



# تقرير أداء قطاع التمويل

## الأصغر للعام 2022م

وحدة التمويل الأصغر

رقم الصفحة	فهرس الموضوعات
1	فهرس الموضوعات
3	الملخص التنفيذي
4	القطاع في أرقام
<b>المحور الأول: المؤشرات الكلية لأداء قطاع التمويل الأصغر والصغير</b>	
6	مؤشرات أداء قطاع التمويل الأصغر
6	حجم التمويل الأصغر والصغير القائم
7	النسبة المنفذة من التمويل الأصغر والصغير
8	توزيعات التمويل القائم وفقاً لتصنيفاته المختلفة
18	حجم التمويل المتعثر والمعدوم في القطاع
19	البيانات الإحصائية للقطاع
<b>المحور الثاني: المؤشرات الكلية لأداء مؤسسات التمويل الأصغر والصغير</b>	
21	مؤشرات أداء مؤسسات التمويل الأصغر
21	الميزانية المجمعة للمؤسسات العاملة
26	حجم التمويل الأصغر والصغير القائم بمؤسسات التمويل الأصغر
27	توزيع التمويل القائم وفق تصنيفاته المختلفة
35	حجم التمويل المتعثر
37	البيانات الإحصائية
<b>المحور الثالث: المؤشرات الكلية لأداء المصارف</b>	
40	مؤشرات أداء المصارف
41	توزيع التمويل القائم في المصارف

43	موقف تنفيذ المصارف للنسبة المخصصة للتمويل الأصغر والصغير
43	توزيع للتمويل المباشر في المصارف وفق تصنيفاته المختلفة
52	التمويل المتعثر والتمويل المعدوم
<b>المحور الرابع: المحافظ الولاية للتمويل الأصغر العام 2022م</b>	
55	محفظة تمويل الموسم الزراعي الشتوي (2021-2022م) بولاية الجزيرة
56	محفظة تمويل الموسم الزراعي 2020-2021-2022م بولاية جنوب دارفور
57	محفظة تمويل الموسم الزراعي 2021-2022م بولاية شرق دارفور
58	محفظة تمويل الطاقة البديلة للمشروعات البستانية في ولايتي سنار والنيل الأزرق
<b>المحور الخامس: إنجازات وحدة التمويل الأصغر في العام 2022م</b>	
60	أهم إنجازات الوحدة في العام 2022م

## الملخص التنفيذي:

- \* أظهر قطاع التمويل الأصغر في العام 2022م إزدهاراً ونموً كبيراً في عدة نواحٍ، حيث ارتفع عدد المؤسسات العاملة من (48) شركة/ مؤسسة في عام 2021م إلى (51) بنهاية العام 2022م- منها مؤسستان مظليتان - وتمتلك هذه المؤسسات عدد (94) فرعاً و (26) نافذة، كما توسعت المصارف في التمويل الأصغر والصغير بصورة كبيرة جداً خاصة المصارف المتخصصة، وانعكس هذا التوسع في ارتفاع حجم التمويل القائم من (73,699) مليون جنيه إلى (179,249) مليون جنيه، أي بنسبة زيادة تبلغ الـ (143%) مقارنة بالعام السابق.
- \* ساهمت المصارف عبر التمويل المباشر بمبلغ (130,664) مليون جنيه، وهو ما يمثل نسبة (73%) من إجمالي تمويل القطاع، بينما بلغت مساهمة المؤسسات (48,585) مليون جنيه أي بنسبة (27%).
- \* تم توجيه مبلغ (138,270) مليون جنيه للتمويل الأصغر ويمثل نسبة (77%) من إجمالي التمويل القائم في القطاع، وانحصر التمويل الصغير في مبلغ (40,979) مليون جنيه والتي تشكل نسبة (23%) فقط وقد تم تنفيذ أغلب هذا المبلغ عبر المصارف.
- \* بلغ إجمالي العثر في القطاع (2,840) مليون جنيه، ويمثل نسبة (1.58%) من إجمالي التمويل القائم، وانحصرت المبالغ المدومة في (35) مليون جنيه فقط وهو ما لم يتجاوز نسبة (0.02%).
- \* بلغ إجمالي التمويل المنوح خلال العام 2022م (219,596) مليون جنيه، تم توجيه نسبة (77%) إلى التمويل الأصغر، أما التمويل الصغير فقد بلغت نسبة تنفيذه (23%).
- \* ارتفع عدد المستفيدين النشطين من خدمات القطاع ليبلغ بنهاية العام (632,676) مستفيداً، وبذلك يكون عدد العملاء التراكمي قد ارتفع من (2.89) مليون عميل في العام 2021م إلى (3.28) مليون عميلاً، أما العملاء الجدد فيمثلون نسبة (12%) من عدد العملاء التراكمي.
- \* يبلغ متوسط حجم القرض المنوح للفرد في القطاع 283 ألف جنيه، بينما بلغ متوسط حجم القرض للمجموعة التمويلية (5) مليون جنيه.
- \* يتم خدمة العملاء المستفيدين بمعدل (1,262) عميلاً لكل ضابط تمويل.

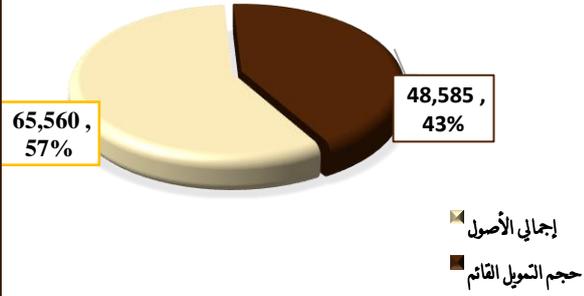
## القطاع في أرقام

المبالغ بملايين الجنيهات

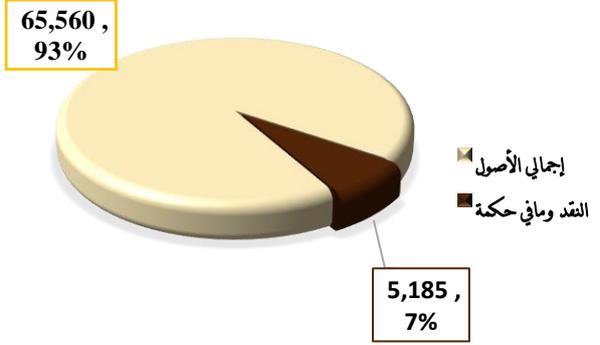
القيمة في العام 2022م	البند
51	عدد المؤسسات
179,249	حجم التمويل القائم في القطاع
632,676 مستفيداً	عدد العملاء النشطين في القطاع
3,282,049 مستفيداً	عدد العملاء التراكمي في القطاع
<u>مؤشرات أداء المؤسسات وموقف السلامة المالية والأداء المالي</u>	
65,560	إجمالي الأصول
48,585	حجم التمويل القائم
5,185	النقد وما في حكمة
1614	حجم المخصصات التمويلية
61,085	إجمالي الإلتزامات
4,475	إجمالي حقوق الملكية
1,001	صافي أرباح العام 2022م
8%	نسبة السيولة
74 %	نسبة التمويل القائم من إجمالي الأصول
1:14	نسبة الدين إلى حقوق الملكية
39%	نسبة تغطية المخاطر
2%	معدل العائد على الأصول
22%	معدل العائد على حقوق الملكية

<sup>1</sup> المخصصات المحددة في هذه الفقرة تخص التمويل فقط، ولا تتضمن أي مخصصات أخرى (مخصصات إهلاك الأصول، مخصصات الزكاة أو الضرائب أو غيرها).

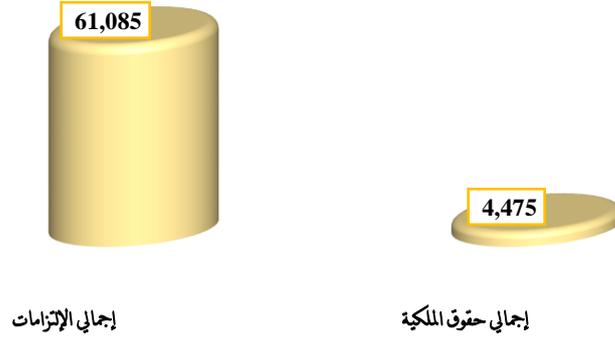
### نسبة التمويل القائم إلى إجمالي الأصول



### نسبة السيولة



### إجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية



## المحور الأول

### المؤشرات الكلية لأداء قطاع التمويل الأصغر والصغير

#### أولاً: مؤشرات أداء قطاع التمويل الأصغر:

شهد العام 2022م تحسناً ملحوظاً في حجم التمويل القائم بالقطاع، حيث ارتفع إجمالي التمويل إلى (179,249) مليون جنيه مقارنة بمبلغ (73,699) مليون جنيه في نهاية عام 2021م وذلك بزيادة قدرها (143%)، ويرجع السبب في ذلك لزيادة سقف التمويل الأصغر والصغير، بالإضافة لمجهودات بنك السودان المركزي في تشجيع المصارف لتنفيذ نسبة الـ (12%) المخصصة من المحافظ التمويلية لقطاع التمويل الأصغر والصغير ويظهر ذلك جلياً في زيادة التمويل المنفذ بما يزيد عن الضعف، كما انعكس ذلك في زيادة الموارد المتاحة للتمويل في مؤسسات التمويل الأصغر والتي زاد فيها التمويل القائم بأكثر من ثلاثة أضعاف.

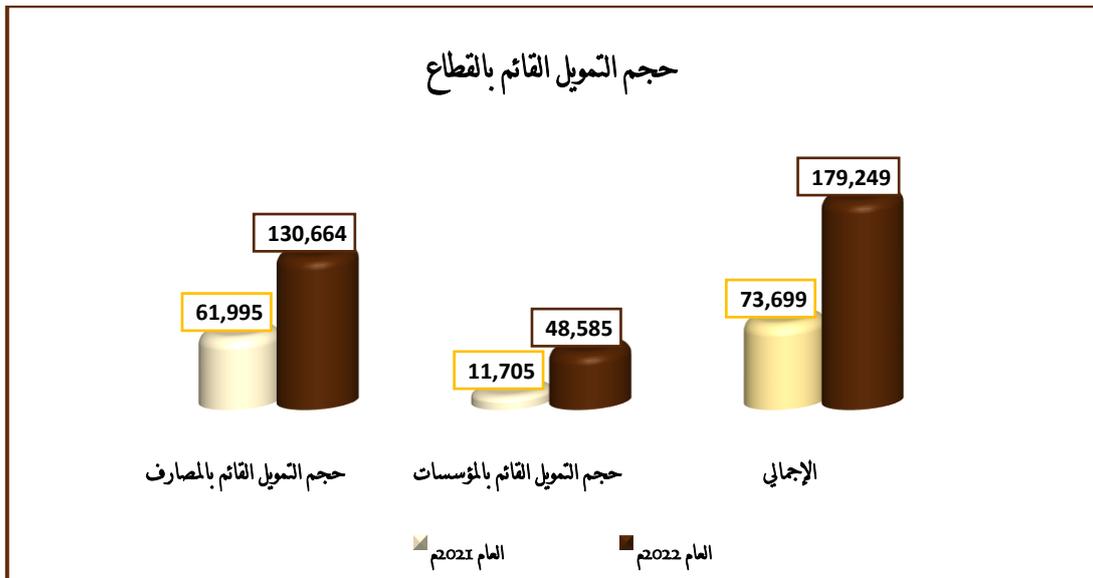
#### ثانياً: حجم التمويل الأصغر والصغير القائم بالقطاع:

الجدول رقم (1) يبين حجم التمويل الأصغر والصغير المنفذ في القطاع، والذي ارتفع بشكل كبير في كل من المؤسسات والمصارف مقارنة بالعام السابق، كما يلاحظ أن أغلب التمويل الأصغر المنفذ في العام 2022م قد تم من خلال المصارف حيث يزيد تمويل المصارف عن تمويل المؤسسات بـ (150%).

#### الجدول رقم (1): حجم التمويل الأصغر والصغير القائم بالقطاع

(المبالغ بملايين الجنيهات)

نسبة التغير	حجم التمويل القائم في العام 2022م			حجم التمويل القائم في العام 2021م		
	الإجمالي	المؤسسات	المصارف	الإجمالي	المؤسسات	المصارف
		حجم التمويل الأصغر والصغير	حجم التمويل الأصغر والصغير المباشر		حجم التمويل الأصغر والصغير	حجم التمويل الأصغر والصغير المباشر
143%	179,249	48,585	130,664	73,699	11,705	61,995
	%100	%27	%73	%100	%16	%84



الشكل رقم (1): حجم التمويل الأصغر والصغير القائم بالقطاع

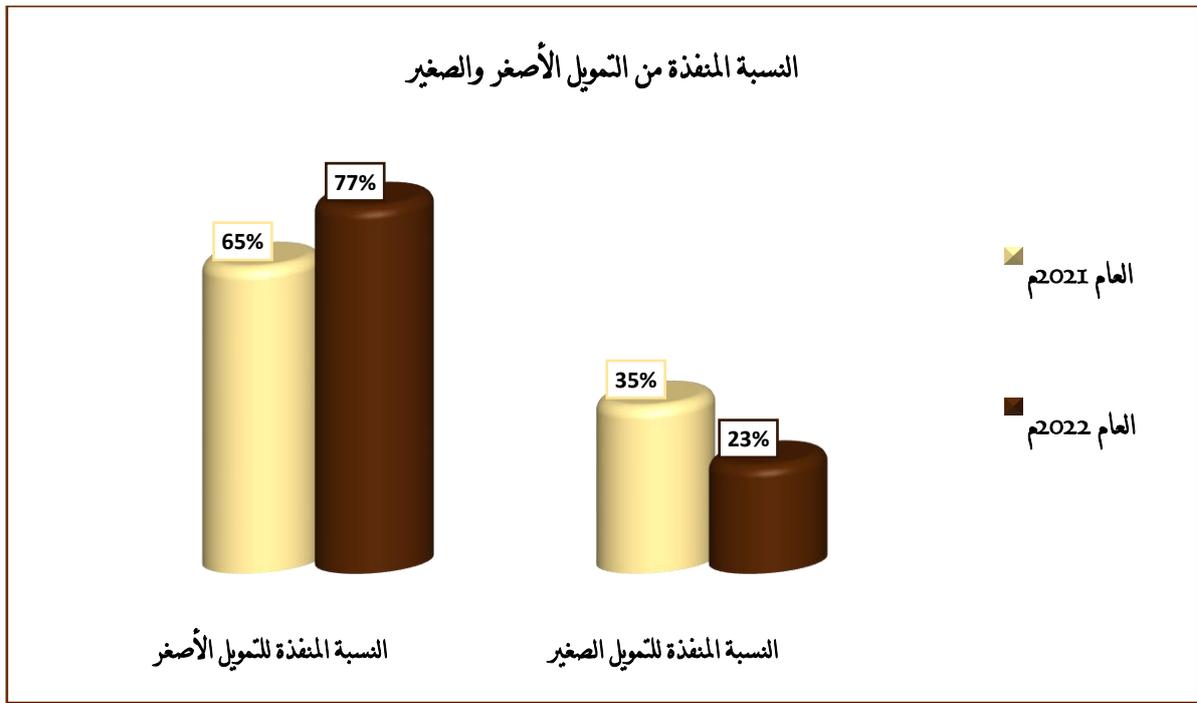
### ثالثاً: النسبة المنفذة من التمويل الأصغر والصغير:

تظهر البيانات في الجدول رقم (2) أن أغلب التمويل القائم في العام 2022م قد توجيهه للتمويل الأصغر وذلك بنسبة بلغت (77%) من إجمالي التمويل القائم بالقطاع، وتمثل هذه النسبة زيادة مقارنة بالعام السابق والذي بلغت نسبة التنفيذ فيه (65%)، وقد يرجع السبب في ذلك لتوجيه حجم أكبر من الموارد التمويلية لمؤسسات التمويل الأصغر والتي تحمل أغلبها رخصة التمويل الأصغر فقط، بينما انحصرت المؤسسات التي تقوم بتنفيذ التمويل الصغير في مؤسستين فقط هما (شركة بنك الإبداع، وشركة التنمية الريفية السودانية).

الجدول رقم (2): النسبة المنفذة من التمويل الأصغر والصغير

(المبالغ بملايين الجنيهات)

حجم التمويل القائم في العام 2022م					حجم التمويل القائم في العام 2021م				
الإجمالي	النسبة	حجم التمويل الصغير	النسبة	حجم التمويل الأصغر	الإجمالي	النسبة	حجم التمويل الصغير	النسبة	حجم التمويل الأصغر
179,249	%23	40,979	%77	138,270	73,699	%35	26,099	%65	47,601



الشكل رقم (2): النسبة المنفذة من التمويل الأصغر والصغير

رابعاً: توزيعات التمويل القائم وفقاً لتصنيفاته المختلفة:

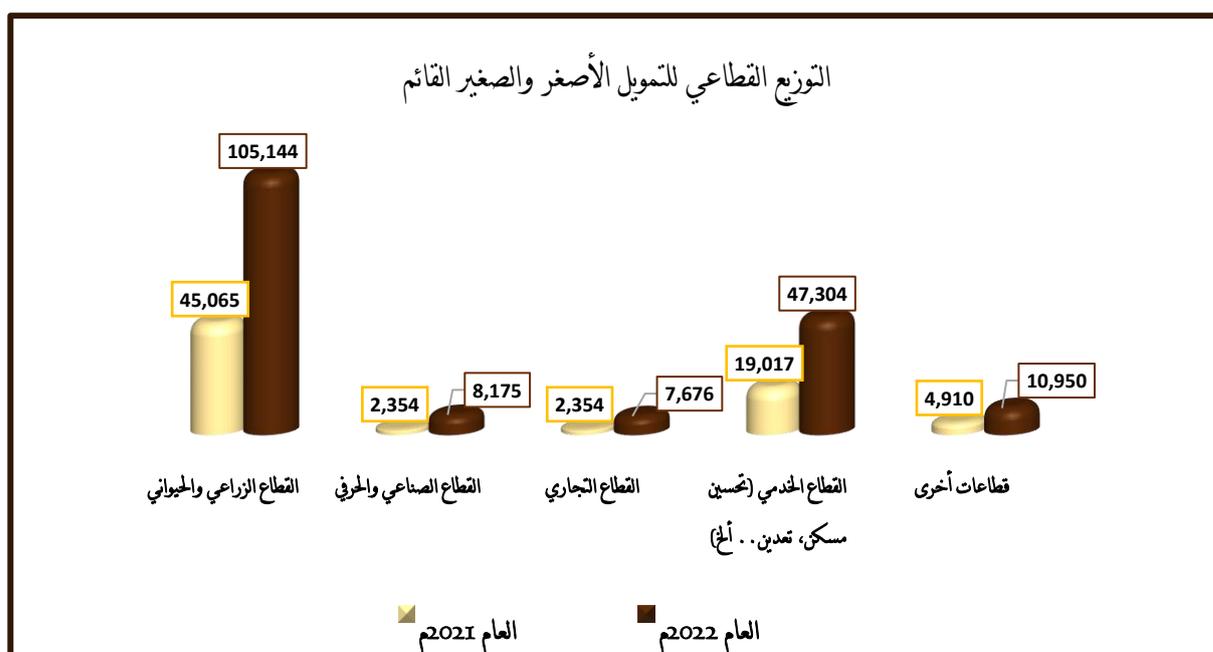
#### 1. التوزيع القطاعي للتمويل الأصغر والصغير القائم:

يشكل القطاع الزراعي أكبر القطاعات التي تم تمويلها في العام 2022م حيث بلغ نسبة تنفيذه (59%) من إجمالي التمويل القائم، يليه مباشرة القطاع الخدمي بنسبة (26%) وتجدر الإشارة إلى أن هذا القطاع تشمل تمويل تحسين المأوى والتعدين وتمويل النقل (ركشات ومواتر وتكاثك) والمسموح به لقطاع التمويل الأصغر، أما القطاع الصناعي والحرفي والتجاري فقد شكلت نسبة (5%) و (4%) على التوالي، وانحصرت تمويل القطاعات الأخرى في نسبة (6%) من إجمالي التمويل القائم.

جدول رقم (3): التوزيع القطاعي للتمويل الأصغر والصغير القائم

(المبالغ بملايين الجنيهات)

القطاع	حجم التمويل القائم في العام 2021	النسبة	حجم التمويل القائم في العام 2022	النسبة	نسبة التغير
القطاع الزراعي والحيواني	45,065	61%	105,144	59%	133%
القطاع الصناعي والحرفي	2,354	3%	8,175	5%	247%
القطاع التجاري	2,354	3%	7,676	4%	226%
القطاع الخدمي (تحسين مسكن، تعدين . . الخ)	19,017	26%	47,304	26%	149%
قطاعات أخرى	4,910	7%	10,950	6%	123%
الإجمالي	73,699	100%	179,249	100%	143%



شكل رقم (3): التوزيع القطاعي للتمويل الأصغر والصغير القائم

## 2. توزيع التمويل القائم وفق النوع:

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن نسبة (82%) من إجمالي التمويل القائم تم توجيهها للعنصر الرجالي، وانحصر التمويل للنساء في نسبة (18%) فقط من إجمالي التمويل القائم، ويلاحظ أن العام 2021م قد أظهر أيضاً التفوق في تمويل الرجال وذلك بنسبة (76%) مقارنة بـ (24%) للنساء، مما يشير لإنخفاض في التمويل الموجه للنساء مقارنة بالعام السابق.

الجدول رقم (4): توزيع التمويل القائم وفق النوع

(المبالغ بملايين الجنيهات)

البند	حجم التمويل القائم في العام 2021م	النسبة	حجم التمويل القائم في العام 2022م	النسبة	نسبة التغير
الرجال	55,827	76%	146,970	82%	163%
النساء	17,873	24%	32,279	18%	81%
<u>الإجمالي</u>	<u>73,699</u>	<u>100%</u>	<u>179,249</u>	<u>100%</u>	<u>143%</u>



شكل رقم (4): توزيع التمويل القائم وفق النوع

### 3. توزيع التمويل القائم وفق نوع الصيغة التمويلية:

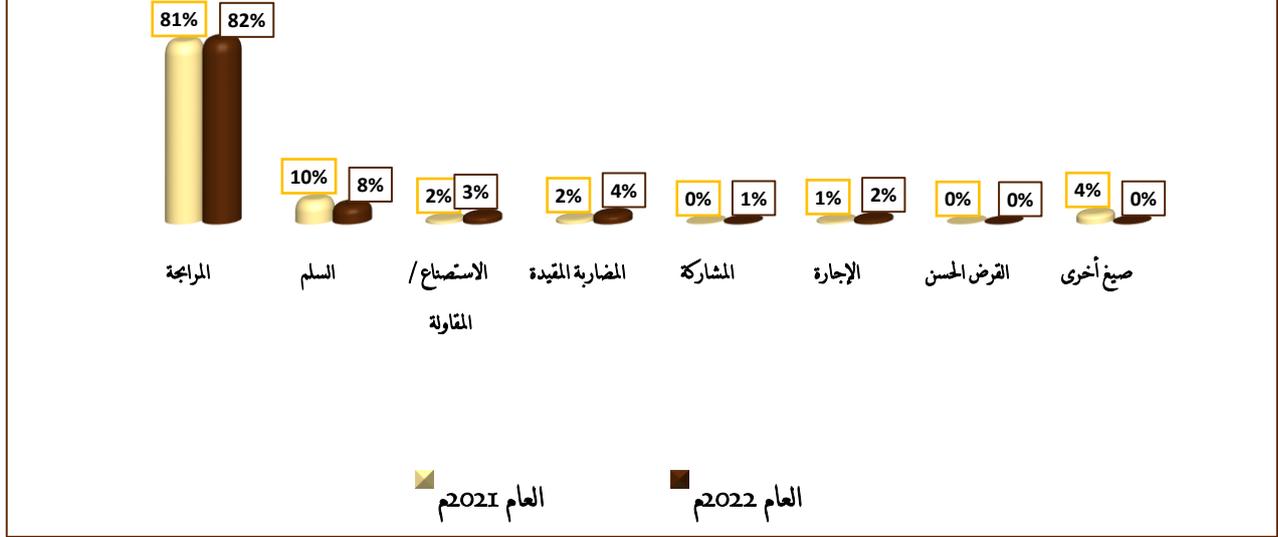
يلاحظ تركيز المؤسسات والمصارف في القطاع على التمويل بصيغة المراجعة حيث شكلت نسبة (82%) من إجمالي التمويل القائم، تليها مباشرة صيغة السلم بنسبة (8%)، أما صيغة المضاربة المقيدة، الإستصناع/ المقاوله، السلم، الإجارة، المشاركة والقرض الحسن فقد بلغت نسبة كل منها (4%)، (3%)، (2%)، (0%) و(0%) على التوالي.

الجدول رقم (5): توزيع التمويل القائم وفق نوع الصيغة التمويلية

(المبالغ بملايين الجنيهات)

الصيغة التمويلية	حجم التمويل القائم في العام 2021م	النسبة	حجم التمويل القائم في العام 2022م	النسبة	نسبة التغير
المراجعة	59,348	81%	146,176	82%	146%
السلم	7,603	10%	14,373	8%	89%
الاستصناع / المقاوله	1,188	2%	6,119	3%	415%
المضاربة المقيدة	1,345	2%	7,315	4%	444%
المشاركة	260	0%	915	1%	253%
الإجارة	737	1%	3,563	2%	383%
القرض الحسن	138	0%	73	0%	-47%
الصيغ الأخرى	3,080	4%	713.62	0%	3,080
<b>الإجمالي</b>	<b>73,699</b>	<b>100%</b>	<b>179,249</b>	<b>100%</b>	<b>143%</b>

### توزيع التمويل القائم وفق نوع الصيغة التمويلية



شكل رقم (5): توزيع التمويل القائم وفق نوع الصيغة التمويلية

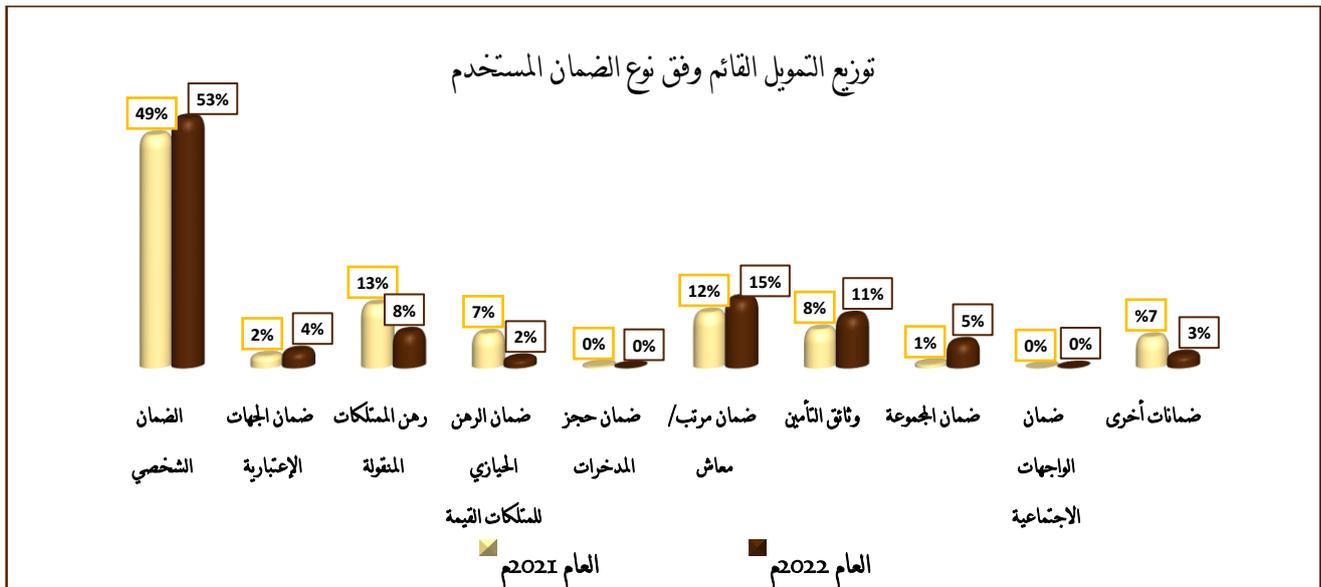
#### 4. توزيع التمويل القائم وفق نوع الضمان المستخدم:

الجدول رقم (6) يبين أن الضمان الشخصي هو أكثر أنواع الضمانات إستخداماً، حيث أن (53%) من إجمالي التمويل القائم في القطاع قد تم ضمانه بواسطة، يليه مباشرة ضمان المرتب والمعاش والضمان بواسطة وثائق التأمين وذلك بنسبة (15%) و (11%) على التوالي، وشكل رهن الممتلكات المنقولة وضمان المجموعة وضمان الجهات الإعتبارية نسبة (8%) و (5%) و (4%) على التوالي، بينما لم تتجاوز جميع التمويلات المضمونة بواسطة الرهن الحيازي للممتلكات القيمة، وحجز المدخرات والواجبات الإجتماعية (2%)، وانحصر التمويل المضمون بواسطة الضمانات الأخرى نسبة (3%) من إجمالي التمويل القائم.

الجدول رقم (6): توزيع التمويل القائم وفق نوع الضمان المستخدم

(المبالغ بملايين الجنيهات)

نوع الضمان	حجم التمويل القائم في العام 2021م	النسبة	حجم التمويل القائم في العام 2022م	النسبة	نسبة التغير
الضمان الشخصي	36,443	49%	94,994	53%	161%
ضمان الجهات الإعتبارية	1,830	2%	6,393	4%	249%
رهن الممتلكات المنقولة	9,899	13%	13,597	8%	37%
ضمان الرهن الحيازي للممتلكات القيمة	5,299	7%	3,348	2%	-37%
ضمان حجز المدخرات	302	0%	205	0%	-32%
ضمان مرتب/ معاش	8,632	12%	26,257	15%	204%
وثائق التأمين	5,968	8%	19,791	11%	232%
ضمان المجموعة	560	1%	9,780	5%	1647%
ضمان الواجبات الاجتماعية	5	0%	5	0%	-4%
ضمانات أخرى	4,761	7%	4,878	3%	2%
<b>الإجمالي</b>	<b>73,699</b>	<b>100%</b>	<b>179,249</b>	<b>100.0%</b>	<b>143%</b>



شكل رقم (6): توزيع التمويل القائم وفق نوع الضمان المستخدم

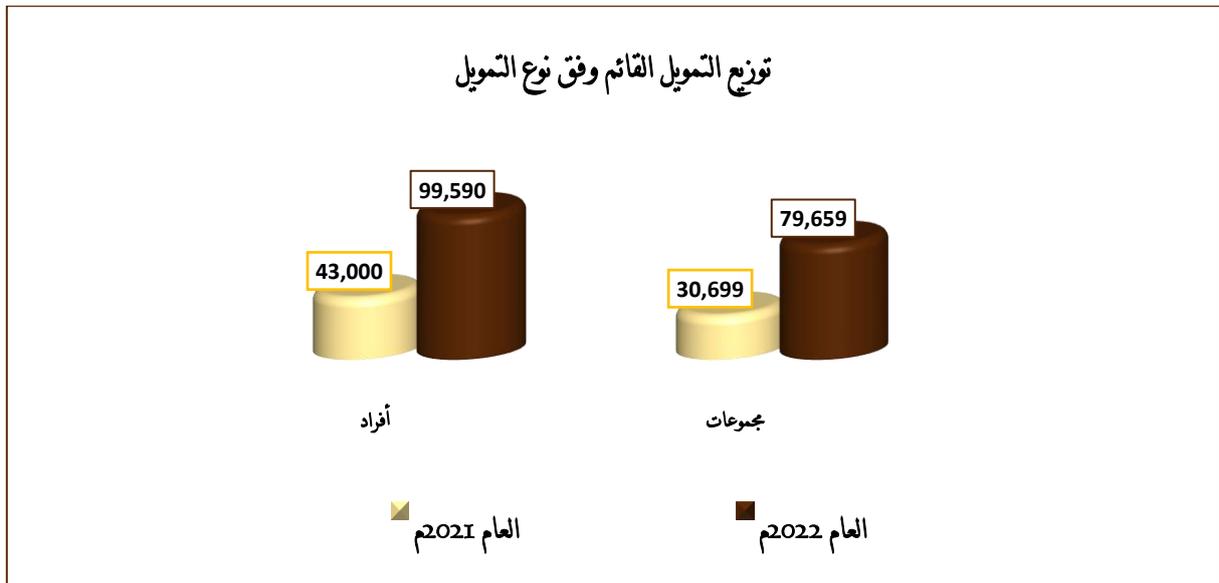
#### 5. توزيع التمويل القائم وفق نوع التمويل:

يلاحظ أن توزيع التمويل القائم وفق نوع التمويل في العام 2022م يشبه كثيراً توزيعه في العام السابق، حيث بلغت نسبة التمويل الموجهة للأفراد في العام 2022م (56%) مقارنة بـ (58%) في العام السابق، أما تمويل المجموعات في العام 2022م فقد بلغ نسبة (44%) من إجمالي التمويل القائم مقارنة بـ (42%) في العام 2021م. هذه النسب تعكس تفضيل مقدمي الخدمات للتمويل الجماعي وذلك على حساب التمويل الفردي وهو ما يستدعي وضع موجّهات إضافية لتنظيم هذا القطاع وذلك بالتعاون مع الجهات التي تمنح التسجيل الرسمي لعمل المجموعات والجمعيات.

الجدول رقم (7): توزيع التمويل القائم وفق نوع التمويل

(المبالغ بملايين الجنيهات)

البند	حجم التمويل القائم في العام 2021م	النسبة	حجم التمويل القائم في العام 2022م	النسبة	نسبة التغير
أفراد	43,000	58%	99,590	56%	132%
مجموعات	30,699	42%	79,659	44%	159%
<u>الإجمالي</u>	<u>73,699</u>	<u>100%</u>	<u>179,249</u>	<u>100%</u>	<u>143%</u>



الشكل رقم (7): توزيع التمويل القائم وفق نوع التمويل

#### 6. التوزيع الجغرافي للتمويل القائم في القطاع:

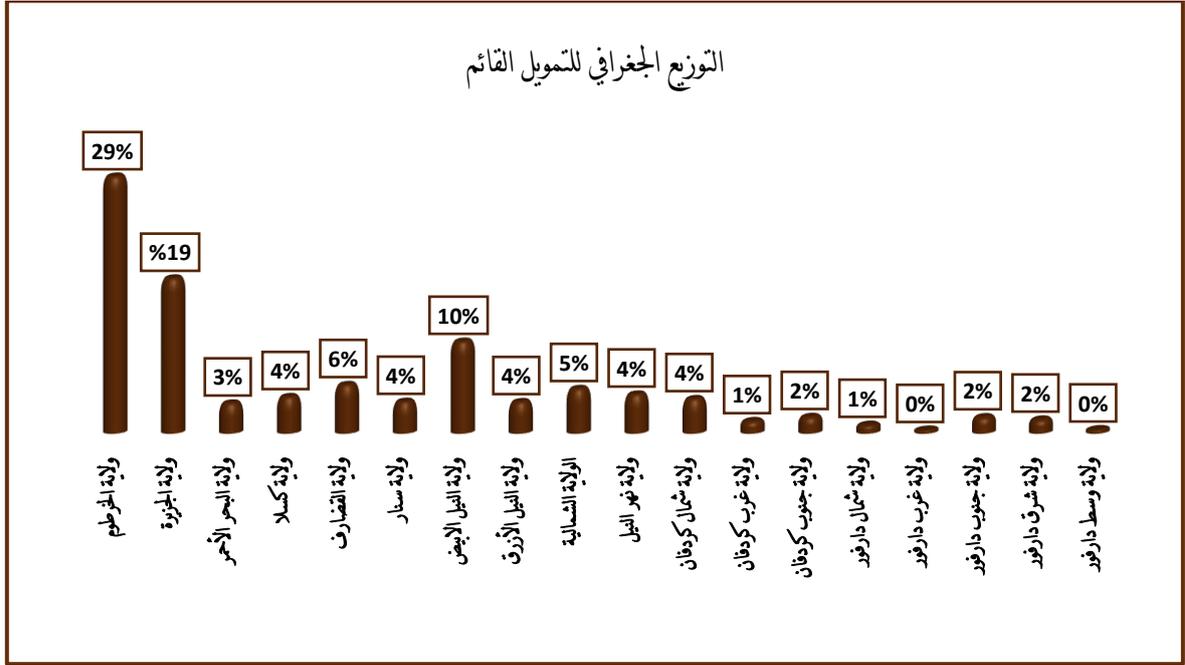
يلاحظ من الجدول رقم (8) أن أكثر من (58%) من إجمالي التمويل القائم في القطاع يتركز في ثلاث ولايات فقط هي الخرطوم والجزيرة والنيل الأبيض، ويشكل التمويل في ولاية الخرطوم منفردة نسبة (29%) من إجمالي التمويل القائم، تليها ولاية الجزيرة والنيل الأبيض بنسبة (19%) و (10%) على التوالي. وانحصر التمويل في بقية الـ (15) ولاية في مبلغ (76,294) مليون جنيه وذلك بنسبة بلغت (43%) من إجمالي التمويل القائم.

يلاحظ أن هناك تغيراً طفيفاً في توزيع التمويل في الولايات في العام 2022م مقارنة بالعام 2021م، حيث يظهر حلول ولاية النيل الأبيض في المرتبة الثالثة من حيث حجم التمويل وهي التي حلت في المرتبة السادسة في العام السابق، أما ولاية سنار والتي حلت في المرتبة الثالثة في العام 2021م فقد تراجع تنفيذ التمويل فيها إلى المرتبة التاسعة.

الجدول رقم (8): التوزيع الجغرافي للتمويل القائم

(المبالغ بملايين الجنيهات)

الولاية	حجم التمويل القائم في العام 2021	النسبة	حجم التمويل القائم في العام 2022	النسبة	نسبة التغير
ولاية الخرطوم	15,578	21%	52,478	29%	237%
ولاية الجزيرة	11,523	16%	31,689	19%	175%
ولاية البحر الأحمر	2,744	4%	6,166	3%	125%
ولاية كسلا	3,063	4%	7,475	4%	144%
ولاية القضارف	6,217	8%	9,939	6%	60%
ولاية سنار	6,578	9%	6,516	4%	-1%
ولاية النيل الأبيض	4,648	6%	18,787	10%	304%
ولاية النيل الأزرق	2,541	3%	6,453	4%	154%
الولاية الشمالية	4,912	7%	9,131	5%	86%
ولاية نهر النيل	3,065	4%	7,994	4%	161%
ولاية شمال كردفان	4,062	6%	7,061	4%	74%
ولاية غرب كردفان	749	1%	2,552	1%	241%
ولاية جنوب كردفان	2,694	4%	3,402	2%	26%
ولاية شمال دارفور	738	1%	1,795	1%	143%
ولاية غرب دارفور	309	0%	746	0%	141%
ولاية جنوب دارفور	1,765	2%	3,347	2%	90%
ولاية شرق دارفور	2,067	3%	2,872	2%	39%
ولاية وسط دارفور	445	1%	845	0%	90%
<b>الإجمالي</b>	<b>73,699</b>	<b>100%</b>	<b>179,249</b>	<b>100%</b>	<b>143%</b>



الشكل رقم (8): التوزيع الجغرافي للتمويل القائم

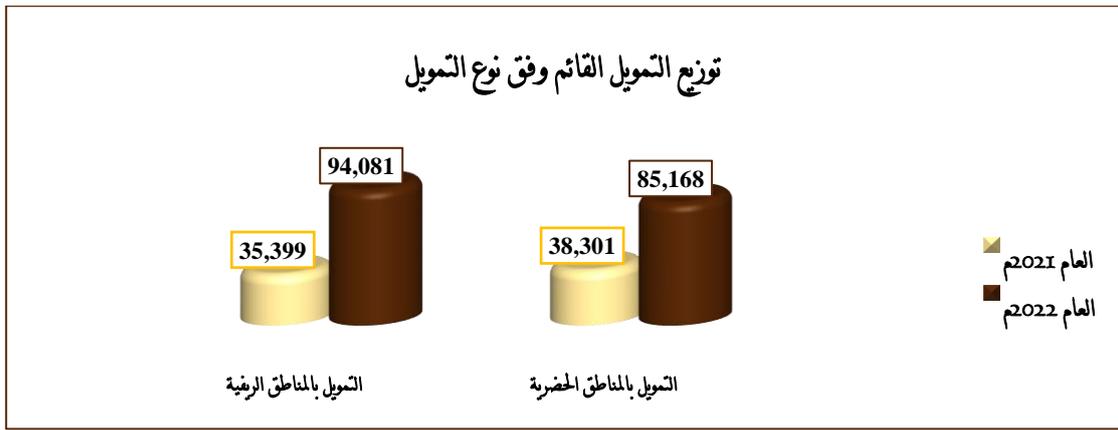
#### 7. توزيع التمويل القائم وفق المناطق:

من الجدول رقم (9) نجد أن حجم التمويل القائم في المناطق الريفية يبلغ (94,081) مليون جنيه، ويمثل نسبة (52%) من إجمالي التمويل القائم، وهو ما يتسق مع تركيز التمويل في بعض الولايات والذي يتم الإشارة إليه في الفقرة (تاسعاً) السابقة.

الجدول رقم (9): توزيع التمويل القائم وفق المناطق

(المبالغ بملايين الجنيهات)

النسبة التغير	النسبة	حجم التمويل القائم في العام 2022م	النسبة	حجم التمويل القائم في العام 2021م	البند
166%	52%	94,081	48%	35,399	التمويل بالمناطق الريفية
122%	48%	85,168	52%	38,301	التمويل بالمناطق الحضرية
<u>143%</u>	<u>100%</u>	<u>179,249</u>	<u>100%</u>	<u>73,699</u>	الإجمالي



الشكل رقم (9): توزيع التمويل القائم وفق المناطق

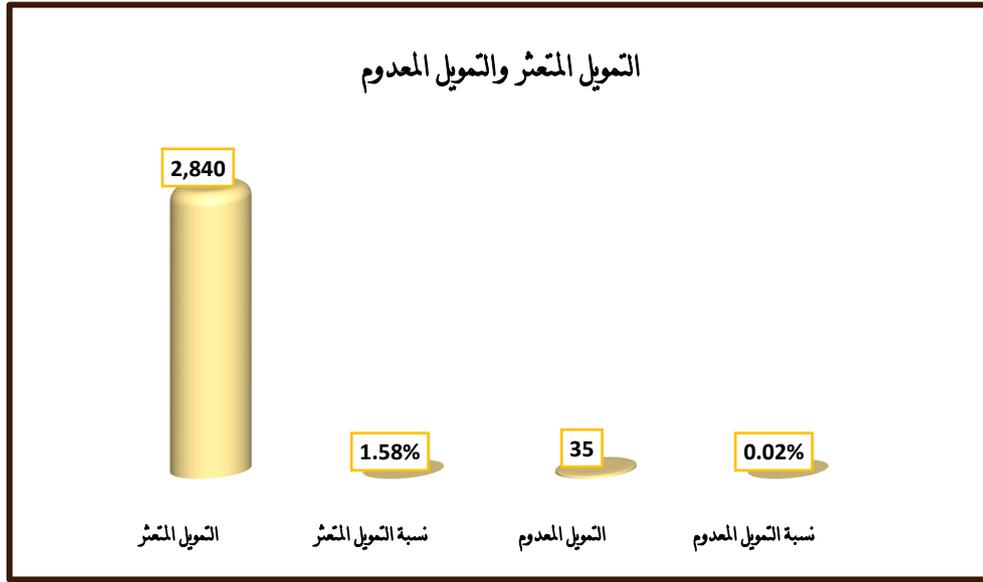
#### خامساً: حجم التمويل المتعثر والمعدوم في القطاع:

- \* كما انخفضت نسبة التمويل المتعثر بشكل كبير لتبلغ (1.58%) مقارنة بنسبة (4.3%) في العام السابق، مما يعكس تحسناً ملحوظاً في أداء القطاع وجودة التمويلات الممنوحة. أما التمويل المعدوم فلم تتجاوز نسبته الـ (0.02%) من إجمالي المحفظة القائمة.
- \* يلاحظ أن نسبة تعثر التمويل الأصغر قد بلغت (1.22%) من إجمالي التمويل الأصغر والصغير القائم، بينما بلغت نسبة تعثر التمويل الصغير (0.26%) وهي نسبة ضئيلة وتعتبر أقل بكثير من النسبة المقبولة عالمياً للتمويل المتعثر، وتجدر الإشارة إلى أن الوحدة قد حددت النسبة المقبولة للتعثر في العام 2022م بما لا يتجاوز الـ (5%) وهو ما تم السعي لتنفيذه من قبل الأطراف العاملة في القطاع.

الجدول رقم (10): التمويل المتعثر والمعدوم

(المبالغ بملايين الجنيهات)

البند	المصارف		المؤسسات		القطاع	
	التمويل الأصغر	التمويل الصغير	التمويل الأصغر	التمويل الصغير	التمويل الصغير	الإجمالي
التمويل القائم	90,566	40,098	47,704	881	138,270	179,249
التمويل المتعثر	814	460	1,565	0.17	2,379	2,840
التمويل المعدوم	34	-	1	-	35	35
نسبة التمويل المتعثر من إجمالي التمويل القائم	0.45%	0.26%	0.87%	0.0001%	1.22%	1.58%
نسبة التمويل المعدوم	0.02%	0.0%	0.0005%	0.0%	0.02%	0.02%



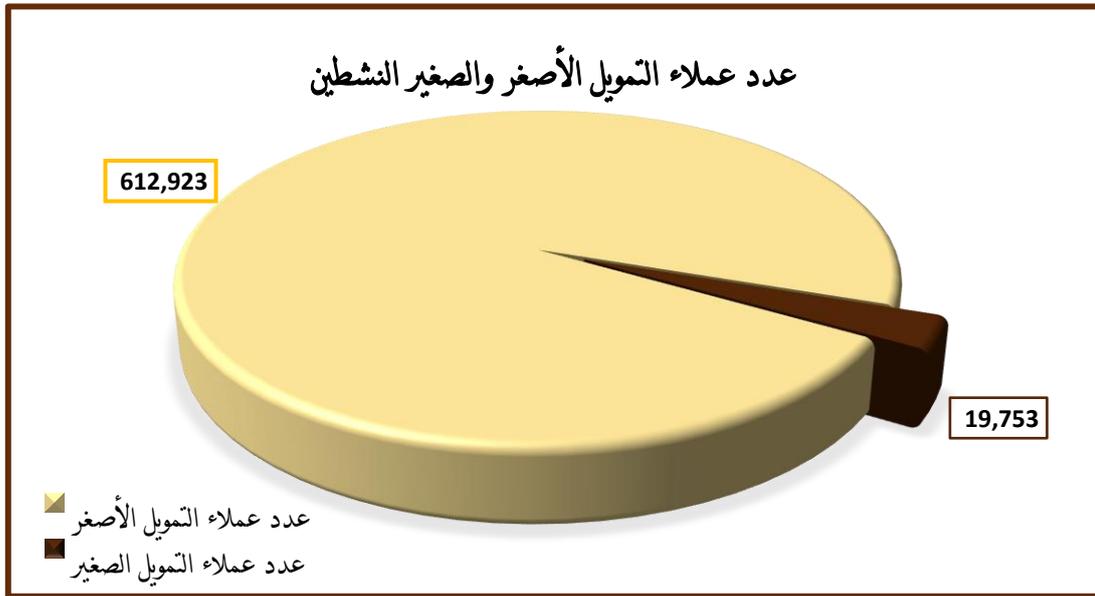
الشكل رقم (10): التمويل المتعثر والمردود

#### سادساً: البيانات الإحصائية للقطاع:

- \* بلغ العدد الكلي للعملاء النشطين في القطاع (632,676) عميلاً، وقد ساهمت المؤسسات في تقديم الخدمات لـ (332,061) منهم وذلك بنسبة (52%) فقط، بينما قامت المصارف بتقديم الخدمات لعدد (300,615) عميلاً.
- \* يلاحظ أن عدد العملاء النشطين والذين استفادوا من خدمات التمويل الأصغر قد بلغ (612,923) مستفيداً وذلك بنسبة (97%) من إجمالي عدد العملاء النشطين، وانحصر عدد عملاء التمويل الصغير النشطين (19,753) مستفيداً، كما تلاحظ أن المصارف هي التي خدمت أغلب هؤلاء العملاء وذلك بنسبة تفوق الـ (96%).
- \* بلغ عدد المجموعات القائمة (17,235) مجموعة، منها (17,132) مجموعة قد تمتعت بخدمات التمويل الأصغر وذلك بنسبة (99%)، وانحصر عدد المجموعات التي مولت عبر التمويل الصغير في (103) مجموعة فقط.
- \* ارتفع عدد العملاء التراكمي من (2.89) مليون عميلاً في العام 2021م إلى (3.28) مليون عميل بنهاية العام 2022م، أي بزيادة تقدر بـ (13%) مقارنة بالعام السابق.

الجدول رقم (11): البيانات الإحصائية

عدد المستفيدين بالقطاع			عدد المستفيدين بالمؤسسات		عدد المستفيدين بالمصارف		البند
الإجمالي	التمويل الصغير	التمويل الأصغر	التمويل الصغير	التمويل الأصغر	التمويل الصغير	التمويل الأصغر	
<u>632,676</u>	19,753	612,923	696	331,365	19,057	281,558	عدد العملاء النشطين
<u>3,282,049</u>	45,814	3,236,235	125	1,267,562	45,689	1,968,673	عدد العملاء التراكمي
<u>730,641</u>	26,064	704,577	14	132,005	26,050	572,572	عدد العملاء المرمزين
<u>280,420</u>	15,615	264,805	696	121,754	14,919	143,051	عدد العمليات القائمة
<u>17,235</u>	103	17,132	-	13,480	103	3,652	عدد المجموعات القائمة



الشكل رقم (11): عدد عملاء التمويل الأصغر والصغير النشطين

## المحور الثاني

### المؤشرات الكلية لأداء مؤسسات التمويل الأصغر والصغير

#### أولاً: مؤشرات أداء مؤسسات التمويل الأصغر:

- \* تظهر مؤشرات أداء شركات/ مؤسسات التمويل الأصغر في العام 2022م نمواً كبيراً في حجم التمويل القائم حيث ارتفع التمويل القائم بالمؤسسات بنسبة تبلغ (315%) مقارنة بالعام السابق، ويرجع السبب في ذلك لزيادة سقف التمويل الأصغر والصغير، بالإضافة لزيادة الموارد التمويلية المتاحة للتمويل الأصغر والصغير عبر التمويل بالجملة من المصارف.
- \* بلغ عدد العملاء النشطين في العام 2022م قد بلغ (332,061) مستقيماً، منهم (696) عميلاً قد تحصل على تمويل صغير أي بنسبة لم تتجاوز (0.2%) من إجمالي المستفيدين من خدمات التمويل الأصغر.
- \* يلاحظ انخفاض نسبة التعثر بشكل كبير مقارنة بالعام السابق لتبلغ (3.2%) فقط وذلك مقارنة بـ (8.6%) في عام 2021م.

#### ثانياً: الميزانية المجمعة للمؤسسات العاملة:

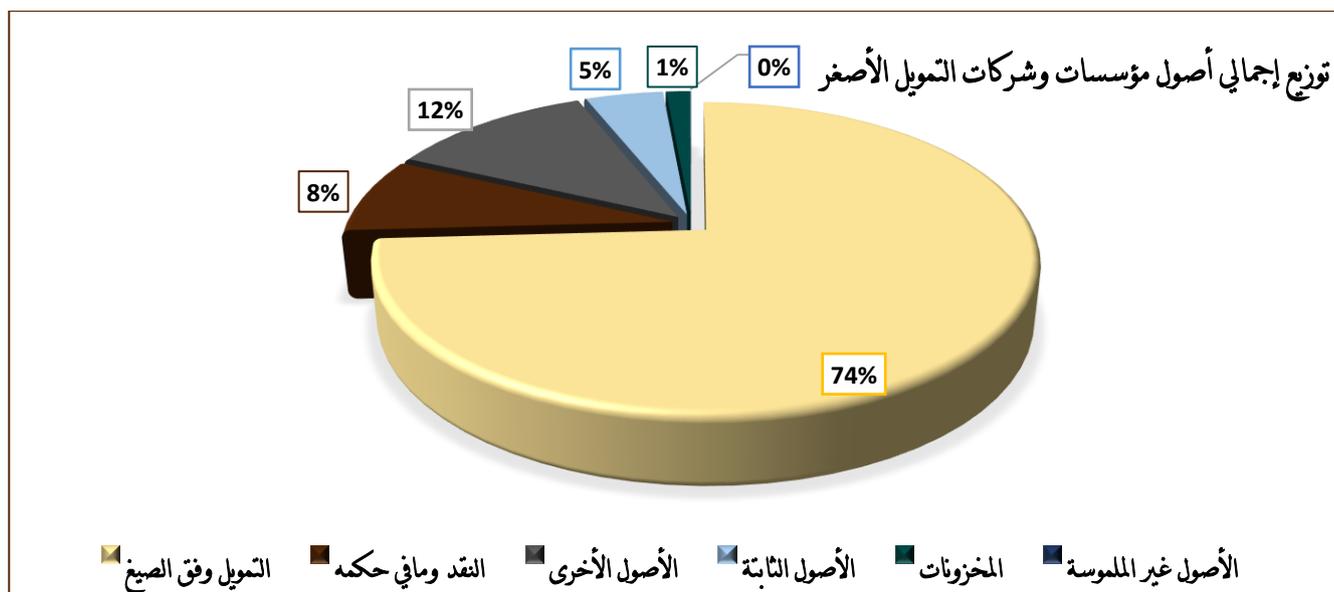
#### 1. توزيع إجمالي أصول مؤسسات وشركات التمويل الأصغر:

يبلغ إجمالي أصول المؤسسات/ الشركات العاملة في العام 2022م (65,560) مليون جنيه وبنسبة قدرها (237%) مقارنة بالعام السابق، ويلاحظ أن التمويل القائم يشكل ما نسبته (74%) من إجمالي الأصول، مما يشير لتركيز هذه المؤسسات على النشاط الرئيسي ويلاحظ أن هناك تحسناً في النسبة المنفذة في العام 2022م مقارنة بنسبة (60%) المنفذة في العام السابق. أما النقد وما في حكمه، والأصول الثابتة، والأصول الأخرى فقد شكلت نسبة (8%) و (5%) و (12%) على التوالي، وانحصرت المخزونات والأصول غير الملموسة في مبالغ ضئيلة لم تتجاوز في مجملها نسبة (1%) من إجمالي أصول المؤسسات. وتجدر الإشارة إلى أن السبب في ضعف حجم الأصول غير الملموسة هو أن أغلب المؤسسات العاملة في القطاع تستخدم نظام دلتا لمتابعة القروض والمملوك للشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر وتقدمه لهذه المؤسسات بأسعار رمزية لم تتجاوز مبلغ الـ (280) ألف جنيه في نهاية العام 2022م.

الجدول رقم (12): توزيع إجمالي أصول مؤسسات وشركات التمويل الأصغر

(المبالغ بملايين الجنيهات)

البند	العام 2021م	النسبة من إجمالي الأصول	العام 2022م	النسبة من إجمالي الأصول	نسبة التغير
التمويل وفق الصيغ	11,705	60%	48,585	74%	315%
النقد وما في حكمه	4,579	24%	5,185	8%	13%
الأصول الأخرى	1,871	9.5%	7,842	12%	319%
الأصول الثابتة	880	4%	3,001	5%	241%
المخزونات	435	2%	934	1%	115%
الأصول غير الملموسة	6	0.5%	12.69	0%	96%
<b>الإجمالي</b>	<b>19,476</b>	<b>100%</b>	<b>65,560</b>	<b>100%</b>	<b>237%</b>



الشكل رقم (12): توزيع إجمالي أصول مؤسسات وشركات التمويل الأصغر

## 2. توزيع إجمالي الإلتزامات في مؤسسات وشركات التمويل الأصغر:

\* يبلغ إجمالي إلتزامات المؤسسات/ الشركات العاملة (61,085) مليون جنيه، ويلاحظ أن نسبة (72%) من إجمالي الإلتزامات هي عبارة عن مضاربات ومشاركات من الجهات الممولة، وترتب على هذه المضاربات والمشاركات أرباح مؤجلة وإلتزامات أخرى -تشكل نسبة (7%) و(15%) على التوالي من إجمالي الإلتزامات.

\* يتضح من الجدول رقم (13) أن إجمالي الودائع الإذخارية (سواء كانت إجبارية أم إختيارية) تبلغ (439) مليون جنيه وتمثل نسبة (1%) من إجمالي الإلتزامات، ويرجع السبب في ضعف هذا المبلغ إلى كون أغلب المؤسسات العاملة لا تمتلك رخصة قبول الودائع.

\* لم تتجاوز بنود القروض الحسنة، والدائون الآخرون والمخصصات مجمعة نسبة الـ (5%)، حيث تشكل جزءاً يسيراً من الإلتزامات هذه المؤسسات.

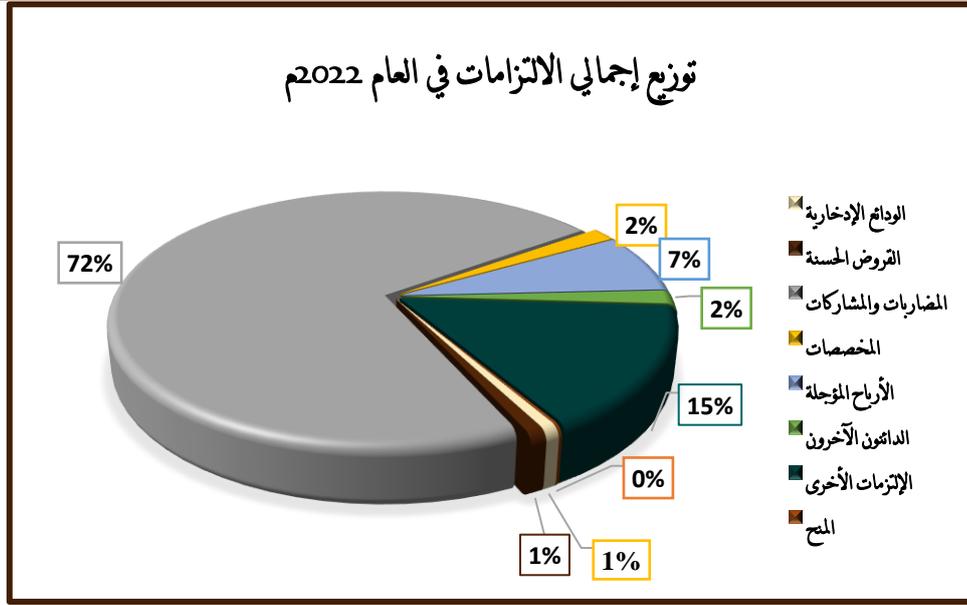
الجدول رقم (13): توزيع إجمالي الإلتزامات في مؤسسات وشركات التمويل الأصغر

(المبالغ بملايين الجنيهات)

البند	العام 2021م	النسبة من إجمالي الإلتزامات	العام 2022م	النسبة من إجمالي الإلتزامات	نسبة التغير
الودائع الإذخارية	176	1%	439	1%	<u>150%</u>
القروض الحسنة	31	0%	525	1%	<u>1585%</u>
المضاربات والمشاركات	13,569	77%	43,842	72%	<u>223%</u>
المخصصات	432	2%	<sup>2</sup> 1,040	2%	<u>141%</u>
الأرباح المؤجلة	998	6%	4,581	7%	<u>359%</u>
الدائون الآخرون	574	3%	1,051	2%	<u>83%</u>
المنح	148	1%	107	0%	<u>-28%</u>
الإلتزامات الأخرى	1,758	10%	9,500	15%	<u>440%</u>

<sup>2</sup> يلاحظ أن نسبة (41%) من المخصصات المكونة هي عبارة عن إهلاك اصول ثابتة ومخصصات أخرى، أما مخصصات التمويل (تمويل عادي وتمعثر) فتبلغ (614) مليون جنيه أي ما يشكل نسبة (59%) من إجمالي المخصصات، وهو ما يشير لضعف نسبة التغطية والتي بلغت (39%).

245%	100%	61,085	100%	17,686	الإجمالي
------	------	--------	------	--------	----------



الشكل رقم (13): توزيع إجمالي الإلتزامات في مؤسسات وشركات التمويل الأصغر

### 3. حقوق الملكية في مؤسسات/ شركات التمويل الأصغر:

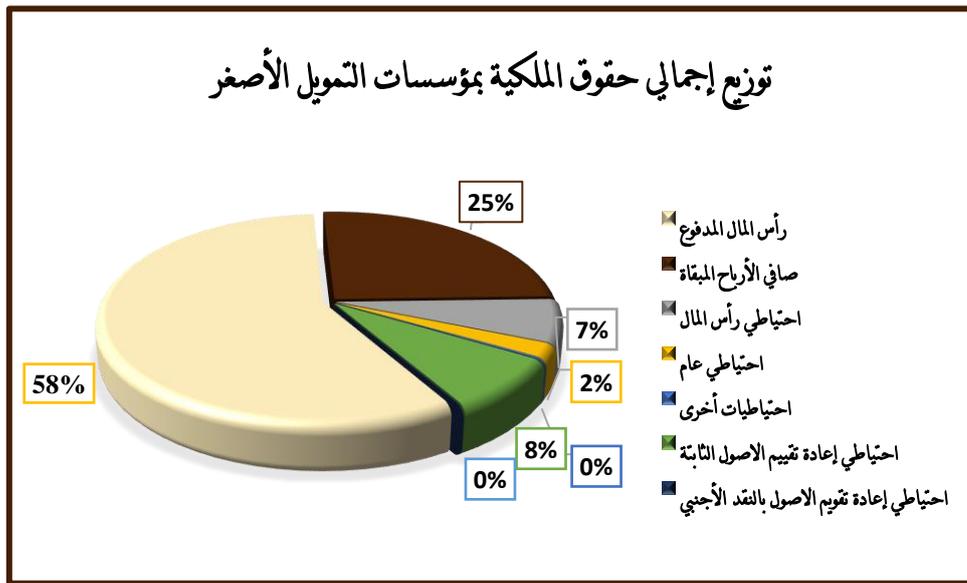
تشكل حقوق الملكية بمؤسسات التمويل الأصغر مبلغ (4,475) مليون جنيه، ويمثل رأس المال المدفوع أكبر بنودها وذلك بقيمة (2,572) مليون جنيه أي بنسبة (58%)، يليها مباشرة صافي الأرباح المبقاة والتي تشكل نسبة (25%)، أما الإحتياطيات فتشكل مجتمعة نسبة (17%) فقط.

الجدول رقم (14): توزيع إجمالي حقوق الملكية في مؤسسات وشركات التمويل الأصغر

(المبالغ بملايين الجنيهات)

النسبة من إجمالي حقوق الملكية	العام 2022م	البند
58%	2,572	رأس المال المدفوع
25%	1,138	صافي الأرباح المبقاة
7%	297	احتياطي رأس المال
2%	94	احتياطي عام

0%	10	احتياطات أخرى
8%	362	احتياطي إعادة تقييم الأصول الثابتة
0%	3	احتياطي إعادة تقييم الأصول بالنقد الأجنبي
<b>100%</b>	<b>4,475</b>	<b>الإجمالي</b>



الشكل رقم (14): توزيع إجمالي حقوق الملكية في مؤسسات وشركات التمويل الأصغر

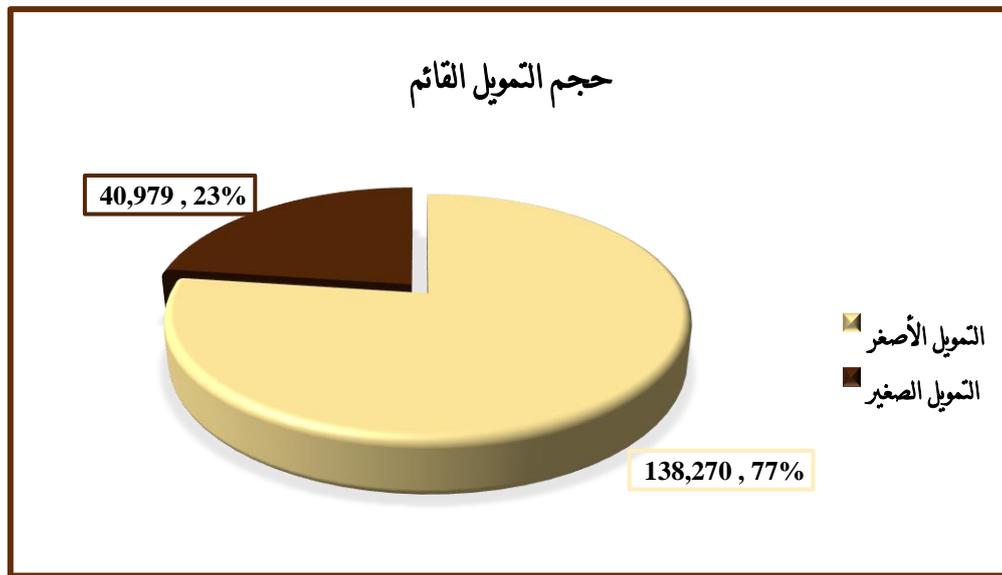
ثالثاً: حجم التمويل الأصغر والصغير القائم بمؤسسات التمويل الأصغر:

تظهر البيانات أن هناك نمواً ضخماً في إجمالي التمويل القائم في مؤسسات التمويل الأصغر حيث بلغ (48,585) مليون جنيه وذلك مقارنة بـ (11,705) في العام 2021م أي أن نسبة الزيادة فاقت الـ (315%)، ويلاحظ مساهمة التمويل الأصغر بنسبة (77%) من إجمالي هذا المبلغ.

الجدول رقم (15): حجم التمويل الأصغر والصغير القائم في مؤسسات التمويل الأصغر

(المبالغ بملايين الجنيهات)

نسبة التغير			حجم التمويل القائم في العام 2022			حجم التمويل القائم في العام 2021		
الإجمالي	التمويل الصغير	التمويل الأصغر	الإجمالي	التمويل الصغير	التمويل الأصغر	الإجمالي	التمويل الصغير	التمويل الأصغر
<u>315%</u>	<u>338%</u>	<u>315%</u>	<u>48,585</u>	881	47,704	11,705	201	11,503



الشكل رقم (15): حجم التمويل الأصغر والصغير القائم في مؤسسات التمويل الأصغر

رابعاً: توزيع التمويل القائم وفق تصنيفاته المختلفة:

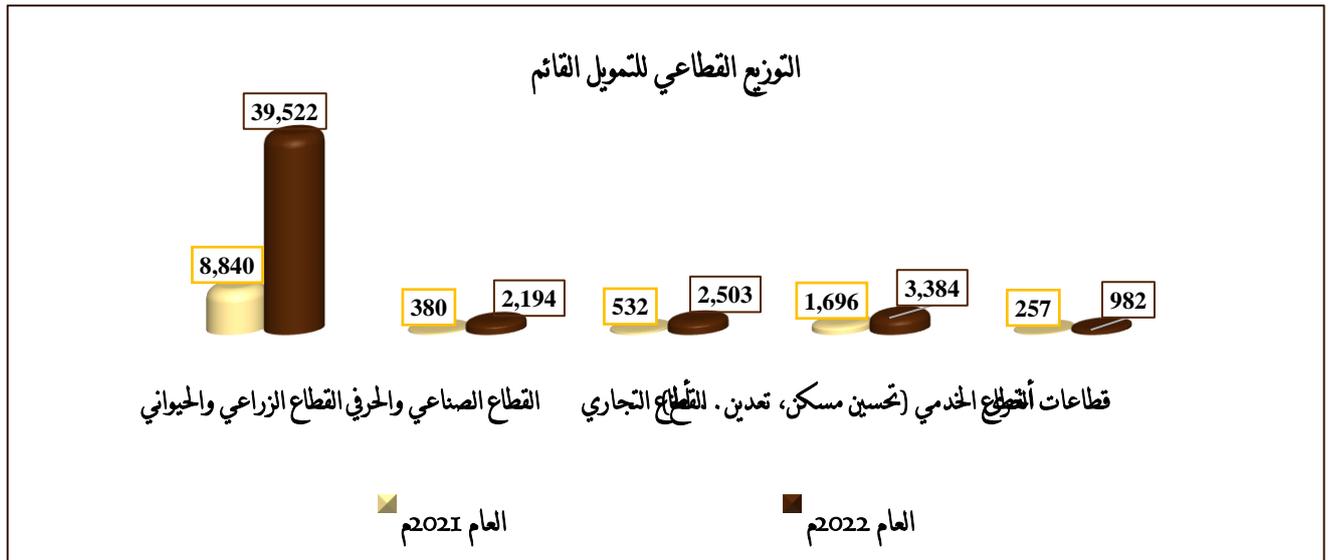
#### 1. توزيع التمويل القائم وفق القطاع:

حظي القطاع الزراعي والحيواني بنسبة (81%) من إجمالي التمويل القائم، يليه مباشرة القطاع الخدمي (تحسين مسكن، تعدين... الخ) بنسبة (7%)، أما القطاع الصناعي والحرفي والقطاع التجاري والقطاعات الأخرى فقد بلغت النسبة المنفذة (5%) و (5%) و (2%) على التوالي.

جدول رقم (16): توزيع التمويل القائم وفق القطاع

(المبالغ بملايين الجنيهات)

القطاع	حجم التمويل القائم في العام 2021م	النسبة	حجم التمويل القائم في العام 2022م	النسبة	نسبة التغير
القطاع الزراعي والحيواني	8,840	76%	39,522	81%	347.1%
القطاع الصناعي والحرفي	380	3%	2,194	5%	478.0%
القطاع التجاري	532	5%	2,503	5%	370.5%
القطاع الخدمي (تحسين مسكن، تعدين .. الخ)	1,696	14%	3,384	7%	99.5%
قطاعات أخرى	257	2%	982	2%	281.9%
<b>الإجمالي</b>	<b>11,705</b>	<b>100%</b>	<b>48,585</b>	<b>100%</b>	<b>315%</b>



شكل رقم (16): التوزيع القطاعي للتمويل القائم

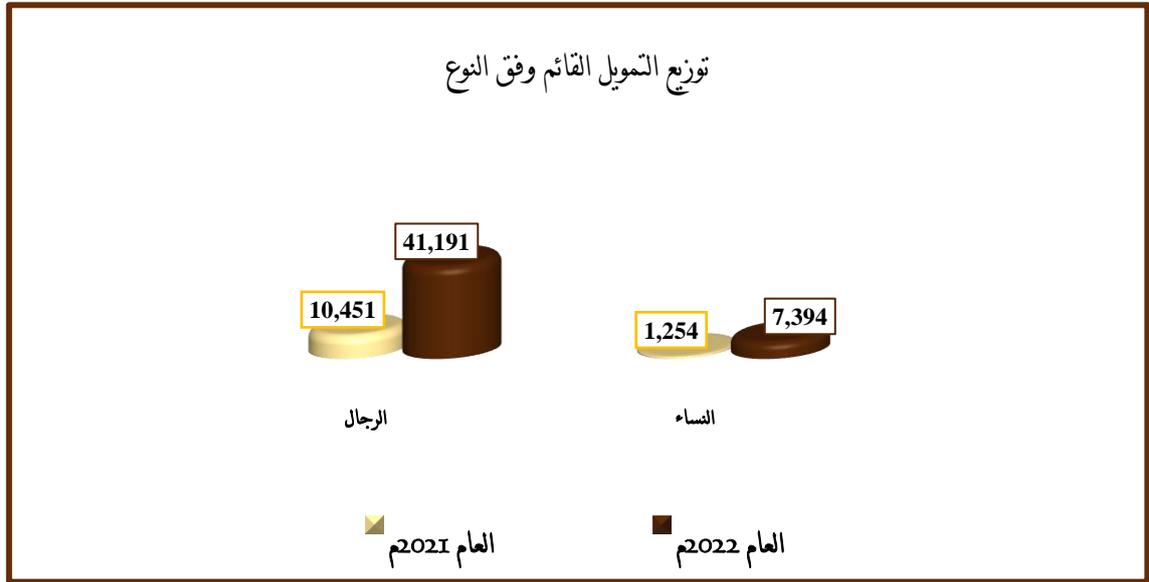
2. توزيع التمويل القائم وفق النوع:

يلاحظ أن هناك تحسناً طفيفاً في التمويل الموجه للنساء في العام 2022م حيث بلغ (7,394) مليون جنيه - بنسبة (15%) من إجمالي التمويل القائم - وذلك مقارنة بنسبة (11%) في العام السابق، أما الرجال فقد بلغ حجم التمويل الذي خصص لهم من قبل مؤسسات التمويل الأصغر (41,191) مليون جنيه وذلك بنسبة (85%) من إجمالي التمويل القائم.

الجدول رقم (17): توزيع التمويل القائم وفق النوع

(المبالغ بملايين الجنيهات)

البند	حجم التمويل القائم في العام 2021م	النسبة	حجم التمويل القائم في العام 2022م	النسبة	نسبة التغير
الرجال	10,451	89%	41,191	85%	294 %
النساء	1,254	11%	7,394	15%	490%
<b>الإجمالي</b>	<b>11,705</b>	<b>100%</b>	<b>48,585</b>	<b>100%</b>	<b>315%</b>



الشكل رقم (17): توزيع التمويل القائم وفق النوع

3. توزيع التمويل القائم وفق نوع الصيغة التمويلية:

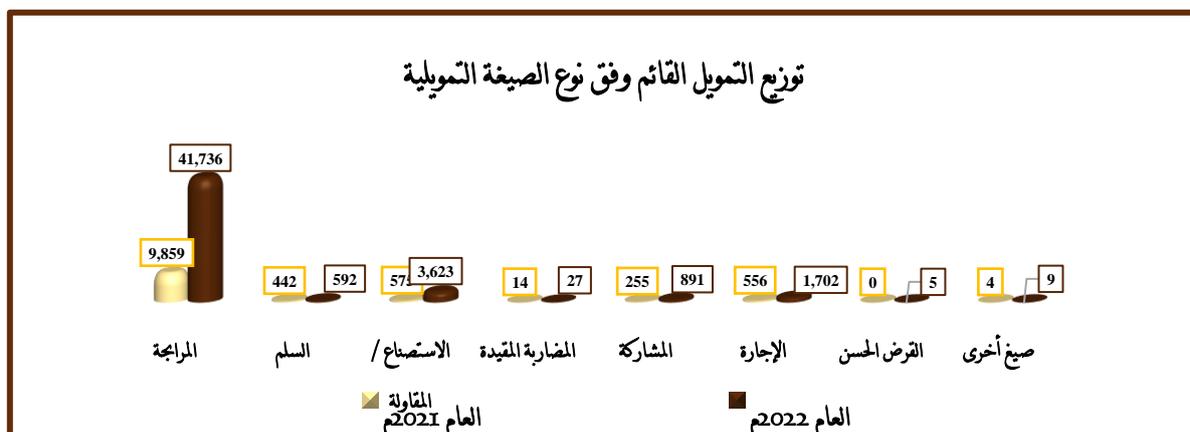
يظهر الجدول رقم (18) أن صيغة المراجعة هي التي يتم التركيز عليها بشكل كبير من قبل المؤسسات حيث بلغت نسبة التمويل المنفذ بواسطتها (86%) من إجمالي التمويل القائم، تليها مباشرة صيغة الإستصناع/ المقاولات والإجارة والمشاركة بنسبة (7%) و(4%) و(2%) على التوالي،

بينما كان التمويل بواسطة صيغتي المضاربة المقيدة والقرض الحسن منخفضاً بشكل كبير ولم يتجاوز في مجمله الـ (5) مليون جنيه وذلك بنسبة لم تبلغ حتى الـ (1%) .

الجدول رقم (18): توزيع التمويل القائم وفق نوع الصيغة التمويلية

(المبالغ بملايين الجنيهات)

الصيغة التمويلية	حجم التمويل القائم في العام 2021م	النسبة	حجم التمويل القائم في العام 2022م	النسبة	نسبة التغير
المراجحة	9,859	84%	41,736	86%	323%
السلم	442	4%	592	1%	34%
الاستصناع / المقاوله	575	5%	3,623	7%	531%
المضاربة المقيدة	14	0%	27	0%	93%
المشاركة	255	2%	891	2%	249%
الإجارة	556	5%	1,702	4%	206%
القرض الحسن	0.11	0%	5	0%	4062%
الصيغ الأخرى	4	0%	9	0%	106%
<b>الإجمالي</b>	<b>11,705</b>	<b>100%</b>	<b>48,585</b>	<b>100%</b>	<b>315%</b>



الشكل رقم (18): توزيع التمويل القائم وفق نوع الصيغة التمويلية

4. توزيع التمويل القائم وفق نوع الضمان المستخدم:

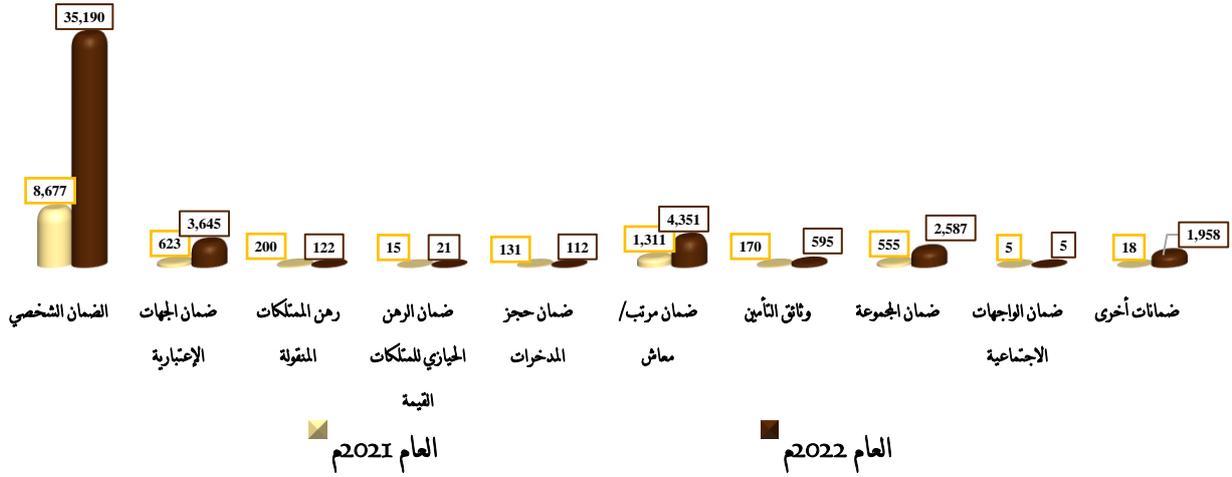
يلاحظ أن أكثر الصيغ استخداماً هي الضمانات الشخصية حيث تم استخدامها بنسبة (72%) من إجمالي التمويل القائم بالمؤسسات، يليها مباشرة ضمان المرتب/ المعاش و ضمان الجهات الإعتبارية وذلك بنسبة (9%) و (8%) على التوالي، و انحصر استخدام بقية الضمانات في (11%) فقط من إجمالي التمويل القائم.

الجدول رقم (19): توزيع التمويل القائم وفق نوع الضمان المستخدم

(المبالغ بملايين الجنيهات)

نوع الضمان	حجم التمويل القائم في العام 2021م	النسبة	حجم التمويل القائم في العام 2022م	النسبة	نسبة التغير
الضمان الشخصي	8,677	74%	35,190	72%	305%
ضمان الجهات الإعتبارية	623	5%	3,645	8%	485%
رهن الممتلكات المنقولة	200	2%	122	0%	-39%
ضمان الرهن الحيازي للممتلكات القيمة	15	0%	21	0%	37%
ضمان حجز المدخرات	131	1%	112	0%	-15%
ضمان مرتب/ معاش	1,311	11%	4,351	10%	232%
وثائق التأمين	170	1%	595	1%	250%
ضمان المجموعة	555	5%	2,587	5%	366%
ضمان الواجهات الاجتماعية	5	0%	5	0%	-4%
ضمانات أخرى	18	0%	1,958	4%	10,677%
<b>الإجمالي</b>	<b>11,705</b>	<b>100%</b>	<b>48,585</b>	<b>100%</b>	<b>315%</b>

## توزيع التمويل القائم وفق نوع الضمان المستخدم



شكل رقم (19): توزيع التمويل القائم وفق نوع الضمان المستخدم

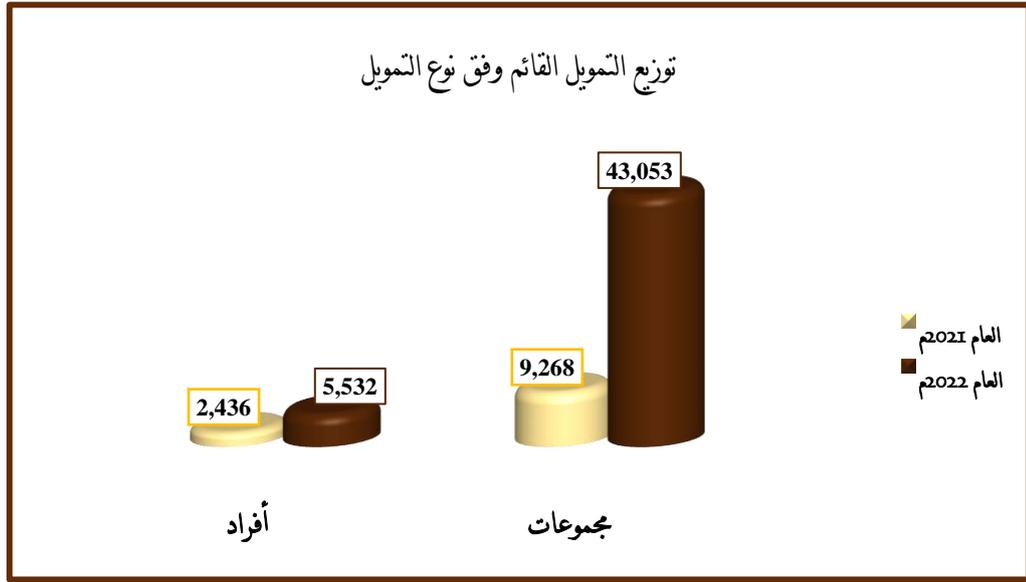
## 5. توزيع التمويل القائم وفق نوع التمويل:

يظهر من الجدول رقم (20) أن هناك توجهاً في العامين 2021م و2022م لتمويل المجموعات على حساب التمويل الفردي، حيث بلغ حجم التمويل الموجه لهذه الفئة (43,053) مليون جنيه وذلك بنسبة (89%) من إجمالي التمويل القائم.

الجدول رقم (20): توزيع التمويل القائم وفق نوع التمويل

(المبالغ بملايين الجنيهات)

البند	حجم التمويل القائم في العام 2021م	النسبة	حجم التمويل القائم في العام 2022م	النسبة	نسبة التغير
أفراد	2,436	21%	5,532	11%	127%
مجموعات	9,268	79%	43,053	89%	365%
الإجمالي	511,70	100%	548,58	100%	315%



الشكل رقم (7): توزيع التمويل القائم وفق نوع التمويل

#### 6. التوزيع الجغرافي للتمويل القائم في القطاع:

يلاحظ تركيز مؤسسات/ شركات التمويل الأصغر على بعض الولايات التي تمتاز بالنشاط الزراعي والحيواني، وهي ولايات (الجزيرة، النيل الأبيض والخرطوم) وذلك بإجمالي مبلغ تمويل (39,492) مليون جنية وهو ما يشكل نسبة (81%) من إجمالي حجم التمويل القائم بالمؤسسات، وتلعب المؤسسات/ الشركات الكبرى الدور الأعظم في هذا التوجه، حيث قامت بتنفيذ أغلب هذه التمويلات.

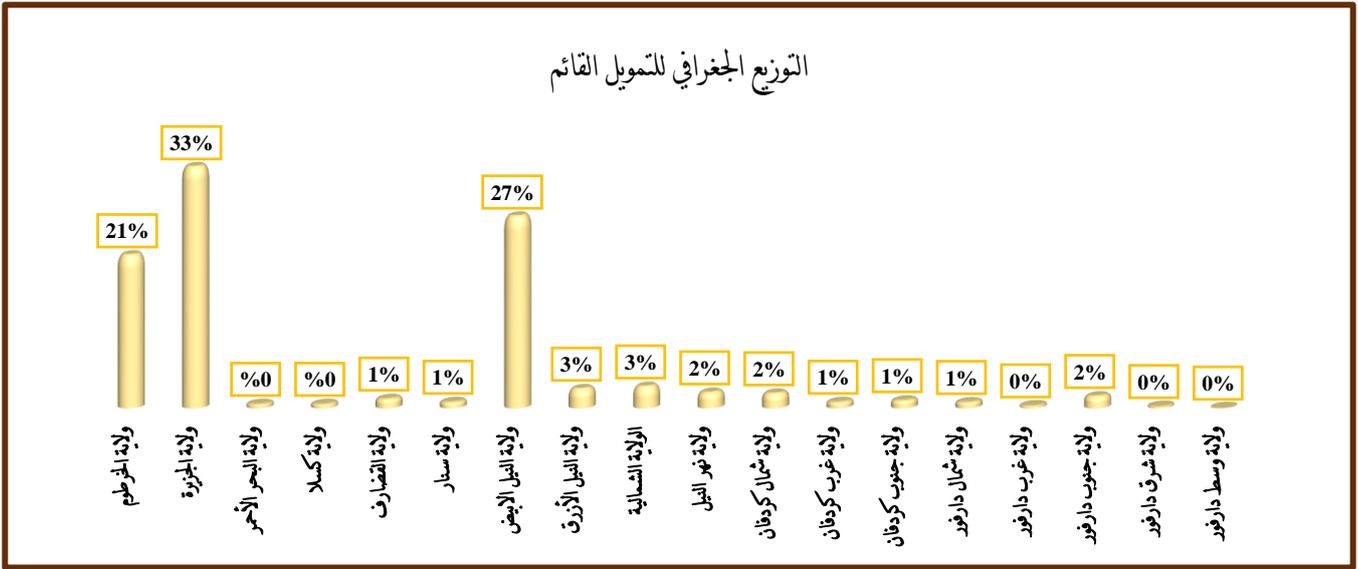
الجدول رقم (21): التوزيع الجغرافي للتمويل القائم

(المبالغ بملايين الجنيهات)

الولاية	حجم التمويل القائم في العام 2021	النسبة	حجم التمويل القائم في العام 2022	النسبة	نسبة التغير
ولاية الخرطوم	2,168	19%	10,314	21%	376%
ولاية الجزيرة	4,553	39%	16,250	32%	257%
ولاية البحر الأحمر	175	1%	296	0%	70%
ولاية كسلا	115	1%	296	0%	157%

182%	1%	648	2%	230	ولاية القضايف
41%	1%	437	3%	311	ولاية سنار
716%	27%	12,927	14%	1,584	ولاية النيل الابيض
275%	3%	1,318	3%	351	ولاية النيل الأزرق
93%	3%	1,471	7%	761	الولاية الشمالية
265%	2%	1,017	2%	279	ولاية نهر النيل
218%	2%	1,008	3%	317	ولاية شمال كردفان
13467%	1%	438	0%	3	ولاية غرب كردفان
101%	1%	543	2%	271	ولاية جنوب كردفان
247%	1%	419	1%	121	ولاية شمال دارفور
193%	0%	191	1%	65	ولاية غرب دارفور
211%	2%	824	2%	265	ولاية جنوب دارفور
34%	0%	146	1%	109	ولاية شرق دارفور
61%	0%	40	0%	25	ولاية وسط دارفور
<b><u>315%</u></b>	<b><u>100.0%</u></b>	<b><u>48,585</u></b>	<b><u>100%</u></b>	<b><u>11,705</u></b>	<b>الإجمالي</b>

## التوزيع الجغرافي للتمويل القائم



الشكل رقم (21): التوزيع الجغرافي للتمويل القائم

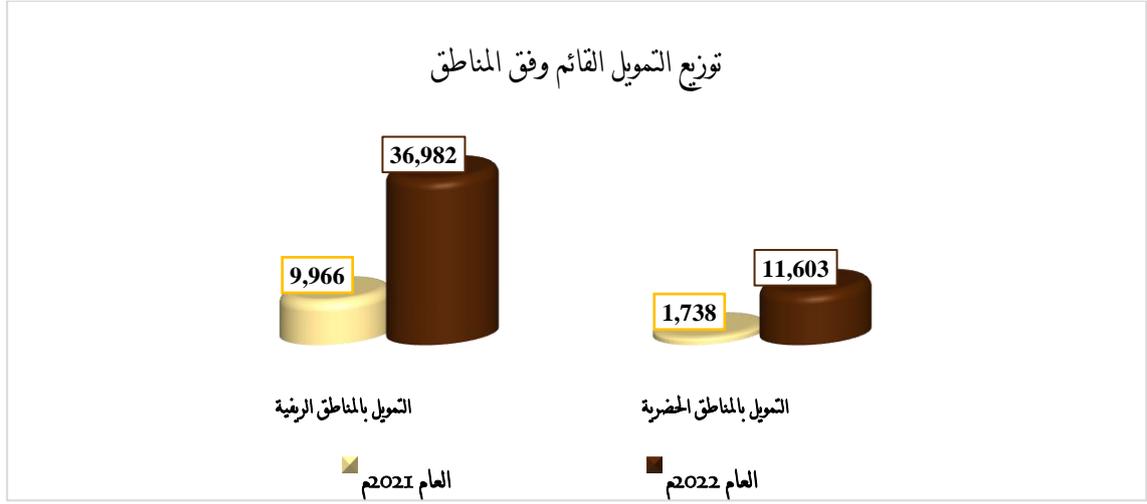
## 7. توزيع التمويل القائم وفق المناطق:

تظهر البيانات في العام 2022م تراجعاً في التمويل في المناطق الريفية مقارنة بالعام السابق، حيث بلغ إجمالي التمويل في تلك المناطق في العام 2022م (36,982) مليون جنيه وذلك بنسبة (76%) من إجمالي التمويل القائم ويرجع السبب في ذلك لتركز التمويل في بعض الولايات مثل الجزيرة والنيل الأبيض والتي يتم إعتبارها مناطقاً ريفية، أما تمويل المناطق الحضرية فقد ارتفع ليبلغ نسبة (24%) في العام 2022م مقارنة بنسبة (15%) في العام 2021م.

الجدول رقم (22): توزيع التمويل القائم وفق المناطق

(المبالغ بملايين الجنيهات)

البند	حجم التمويل القائم في العام 2021م	النسبة	حجم التمويل القائم في العام 2022م	النسبة	نسبة التغير
التمويل بالمناطق الريفية	9,966	85%	36,982	76%	271%
التمويل بالمناطق الحضرية	1,738	15%	11,603	24%	568%
<b>الإجمالي</b>	<b>11,705</b>	<b>100%</b>	<b>48,585</b>	<b>100%</b>	<b>315%</b>



الشكل رقم (22): توزيع التمويل القائم وفق المناطق

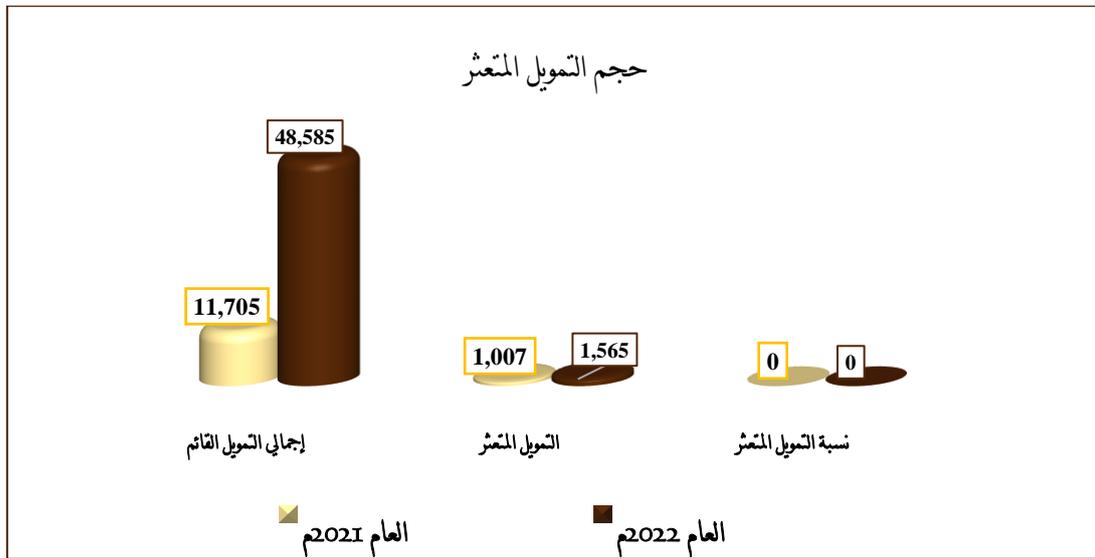
#### خامساً: حجم التمويل المتعثر:

يلاحظ من الشكل رقم (23) أن نسبة التمويل المتعثر في مؤسسات/ وشركات التمويل الأصغر بنهاية العام 2022م قد بلغت (3.2%) فقط وذلك بالمقارنة مع نسبة (8.6%) مقارنة بالعام السابق، وهو ما يعكس مؤشراً جيداً لجودة التمويلات الممنوحة، ويمكن إستعراض تفاصيل كل من التمويل المتعثر والمعدوم في الجدول رقم (24).

الجدول رقم (23): حجم التمويل المتعثر

(المبالغ بملايين الجنيهات)

نسبة التغير	العام 2022م	العام 2021م	البند
<u>315%</u>	48,585	11,705	حجم التمويل الأصغر والصغير القائم
<u>55%</u>	1,565	1,007	التمويل المتعثر
<u>-63%</u>	3.2%	8.6%	نسبة التمويل المتعثر

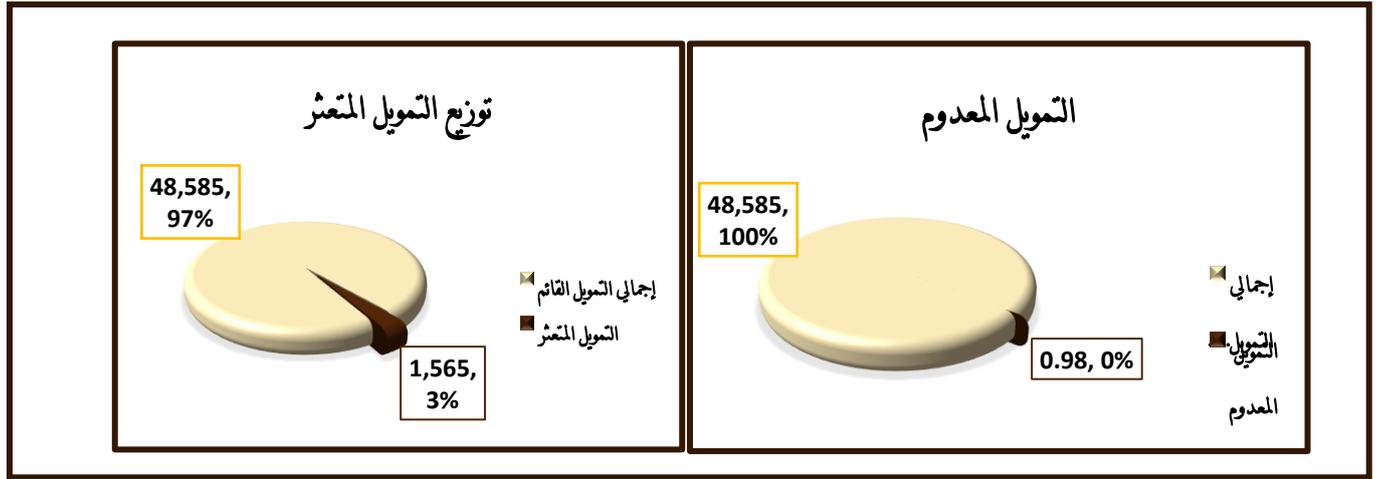


الشكل رقم (23): حجم التمويل المتعثر

الجدول رقم (24): التمويل المتعثر والتمويل المدوم

(المبالغ بملايين الجنيهات)

الإجمالي	التمويل الصغير	التمويل الأصغر	البند
<u>48,585</u>	881	47,704	إجمالي التمويل القائم
<u>1,565</u>	0.17	1,565	التمويل المتعثر
<u>0.98</u>	0.00	0.98	التمويل المدوم
<u>3.2%</u>	0.0%	3.2%	نسبة التمويل المتعثر
<u>0.0%</u>	0.0%	0.0%	نسبة التمويل المدوم



الشكل رقم (24): التمويل المتعثر والتمويل المدوم

#### سادساً: البيانات الإحصائية:

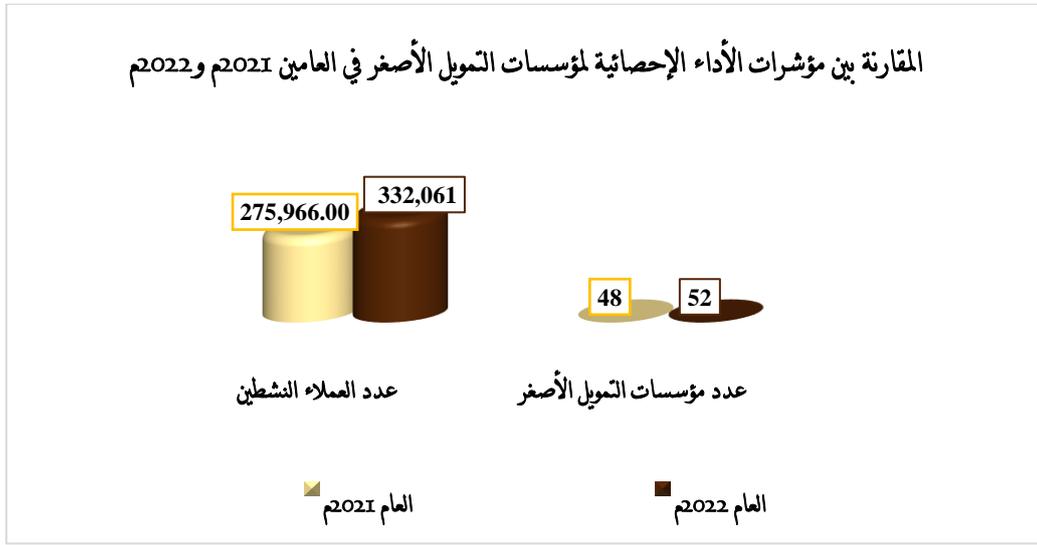
أ. المقارنة بين مؤشرات العامين 2021م و2022م:

نلاحظ من الجدول رقم (25) النمو المقدر في عدد العملاء النشطين وهو ما يتسق والنمو الكبير الذي حدث في إجمالي التمويل القائم، مما يعكس التحسن الملحوظ في أداء المؤسسات. إضافة لما سبق يظهر أن هناك تزايداً في عدد المؤسسات/ الشركات العاملة بالقطاع وهو ما يشير للتوسع في عدد مقدمي الخدمة وهو ما قد ينعكس على عدد المستفيدين ويسهم بشكل كبير في تحقيق نسبة مقدره في الشمول المالي.

الجدول رقم (25): البيانات الإحصائية

نسبة التغير	العام 2022م	العام 2021م	البند
<u>20%</u>	332,061	275,966	عدد العملاء النشطين
<u>8%</u>	51	48	عدد المؤسسات العاملة

## المقارنة بين مؤشرات الأداء الإحصائية لمؤسسات التمويل الأصغر في العامين 2021م و2022م



### ii. المؤشرات الإحصائية لأداء مؤسسات التمويل الأصغر في العام 2022م:

يبين الجدول رقم (26) المؤشرات الإحصائية لأداء مؤسسات التمويل الأصغر في العام 2022م، والتي نلاحظ منها ما يلي:

1. بلغ عدد العملاء النشطين في مؤسسات التمويل الأصغر (332,061) عميلاً، أي أن مساهمة المؤسسات في أداء قطاع التمويل الأصغر من حيث عدد العملاء قد بلغت (52%). كما بلغ عدد العملاء التراكمي (1.267) مليون مستقيداً.
2. أن عدد العملاء الجدد خلال الشهر الأخير من العام 2022م قد بلغ (39,373) عميلاً، وأن أغلب العملاء الجدد من الذين تحصلوا على تمويل أصغر. وتجدر الإشارة إلى أن أكبر الشركات ذات الإسهام الأكبر في هذا العدد هي الشركات الجديدة.
3. عدد العملاء الرجال قد بلغ (288,858) مستقيداً، وهو ما يشكل نسبة (87%) من إجمالي عدد العملاء النشطين، وهو ما ظهر في التوزيع النوعي للتمويل القائم والذي تم الإشارة إليه سابقاً في الفقرة خامساً.
4. بلغ عدد العملاء في المناطق الحضرية (237,250) عميلاً وذلك من جملة (332,061) عميلاً نشطاً، أي بنسبة (71%) من إجمالي عدد العملاء.
5. عدد العمليات القائمة هو (122,450) عملية، وتعثر من هذه العمليات عدد (49,650) عملية أي بنسبة (41%)، وهو ما يشير لصغر حجم هذه التمويلات المتعثرة حيث أن نسبة التمويل المتعثر (3.2%) فقط.

الجدول رقم (26): المؤشرات الإحصائية لأداء مؤسسات التمويل الأصغر في العام 2022م

البند	التمويل الأصغر	التمويل الصغير	الإجمالي
عدد العملاء النشطين	331,365	696	<u>332,061</u>
عدد العملاء الجدد خلال الشهر	39,341	32	<u>39,373</u>
عدد العملاء المرمزين	132,005	14	<u>132,019</u>
عدد العملاء - الرجال	288,457	401	<u>288,858</u>
عدد العملاء - النساء	42,908	295	<u>43,203</u>
عدد العملاء في المناطق الريفية	94,343	469	<u>94,811</u>
عدد العملاء في المناطق الحضرية	237,022	227	<u>237,250</u>
عدد العملاء التراكمي	1,267,562	125	<u>1,267,687</u>
اجمالي عدد العمليات القائمة	121,754	696	<u>122,450</u>
عدد العمليات المتعثرة	49,647	3	<u>49,650</u>

### المحور الثالث

#### المؤشرات الكلية لأداء المصارف

أولاً: مؤشرات أداء المصارف:

تظهر بيانات أداء المصارف تحسناً ملحوظاً في جميع المؤشرات العامة، حيث يظهر أن هناك إرتفاعاً في إجمالي المحفظة التمويلية (الكلية) بالمصارف، وهو ما انعكس على إجمالي المحفظة المتاحة للتمويل الأصغر والصغير.

كما كرست الوحدة الكثير من الجهود لرفع النسبة المنفذة من التمويل الأصغر والصغير بشقيه المباشر والجملة، وهو ما ظهر جلياً في تحسن النسبة المنفذة والتي ارتفعت من (6%) في العام 2021م إلى (9.4%) في نهاية العام 2022م.

الجدول رقم (27): المقارنة بين أداء المصارف في العامين 2021م و2022م

(المبالغ بملايين الجنيهات)

البند	العام 2021م	العام 2022م	نسبة التغير
إجمالي التمويل القائم بالمصارف (المحفظة الكلية)	1,229,759	1,841,845	<u>50%</u>
إجمالي حجم التمويل الأصغر والصغير المستهدف بحسب السياسة (12%)	147,571	221,021	<u>50%</u>
حجم التمويل المباشر بالمصارف	61,995	130,664	<u>111%</u>
التمويل بالجملة بالمصارف	11,451	43,102	<u>276%</u>
إجمالي التمويل الأصغر والصغير القائم بالمصارف	73,446	173,766	<u>137%</u>
نسبة التمويل الأصغر والصغير بالمصارف	6%	9.4%	<u>57%</u>

## المؤشرات العامة لأداء المصارف



الشكل رقم (27): المقارنة بين أداء المصارف في العامين 2021 و2022م

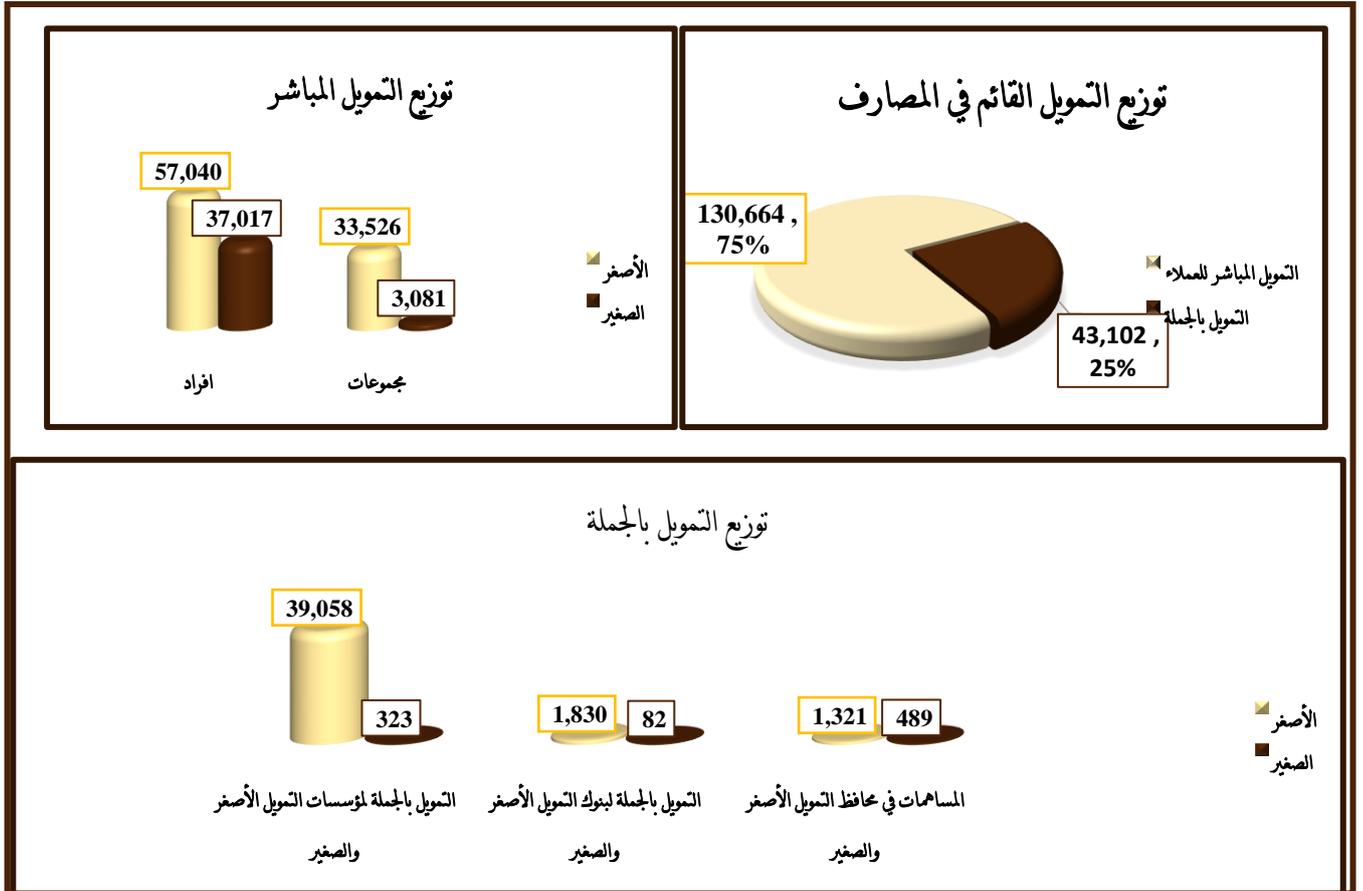
### ثانياً: توزيع التمويل القائم في المصارف:

- \* بلغ إجمالي التمويل الأصغر والصغير المنفذ في المصارف (173,766) مليون جنييه، ونفذ منها نسبة (75%) عبر التمويل المباشر، بينما انحصر التمويل بالجملة في نسبة (25%) فقط. كما تلاحظ أن المصارف بعكس ما هو الحال في المؤسسات قد قامت بالتركيز في تمويلها المباشر على التمويل الفردي وذلك بنسبة (72%).
- \* تم التركيز على التمويل الأصغر بنسبة (69%) من إجمالي التمويل المباشر، وانحصر التمويل الصغير في نسبة (31%) فقط من إجمالي التمويل المباشر.
- \* قامت المصارف بمنح تمويل بالجملة بإجمالي مبلغ وقدره (43,102) مليون جنييه، موزع بين تمويل مؤسسات وشركات التمويل الأصغر، تمويل البنوك المتخصصة في التمويل الأصغر والمساهمة في محافظ التمويل الأصغر بنسبة (91%) و (4%) و (4%) على التوالي.

الجدول رقم (28): توزيع التمويل القائم في المصارف

(المبالغ بملايين الجنيهات)

النسبة	الإجمالي	الصغير	الأصغر	البند
<b>75%</b>	<b>130,664</b>	<b>40,098</b>	<b>90,566</b>	التمويل المباشر للعملاء
72%	94,057	37,017	57,040	أفراد
28%	36,607	3,081	33,526	مجموعات
<b>25%</b>	<b>43,102</b>	<b>894</b>	<b>42,209</b>	التمويل بالجملة
91%	39,380	323	39,058	التمويل بالجملة لمؤسسات التمويل الأصغر والصغير
4%	1,912	82	1,830	التمويل بالجملة لبنوك التمويل الأصغر والصغير
4%	1,810	489	1,321	المساهمات في محافظ التمويل الأصغر والصغير
	<b>173,766</b>	<b>40,991</b>	<b>132,775</b>	إجمالي التمويل المنفذ في المصارف



الشكل رقم (28): توزيع التمويل القائم في المصارف

### ثالثاً: موقف تنفيذ المصارف للنسبة المخصصة للتمويل الأصغر والصغير:

تبلغ المحفظة الكلية في المصارف (1,841,845) مليون جنيه، وتم توجيه مبلغ (173,766) مليون جنيه للتمويل الأصغر والصغير، مما يعني أن النسبة المنفذة تبلغ (9.4%) أي بعجز قدره (2.6%) من إجمالي المستهدف وفق السياسة.

كما تلاحظ أن عدد (31) مصرف لم تلتزم بتنفيذ النسبة المخصصة للتمويل الأصغر والصغير، وبذلك تكون نسبة المصارف المتزامنة (18%) فقط. ولكن تجدر الإشارة إلى أن هناك (8) مصارف قد تجاوزت بالتنفيذ النسبة المخططة وفق السياسة.

### رابعاً: توزيع للتمويل المباشر في المصارف وفق تصنيفاته المختلفة:

#### 1. التوزيع القطاعي للتمويل المباشر في المصارف وفق تصنيفاته المختلفة:

على الرغم من انخفاض النسبة الموجهة للقطاع الزراعي والحيواني في العام 2022م مقارنة بالعام السابق، إلا أنه قد حظي بنسبة (50%) من إجمالي التمويل المباشر في المصارف، يليه مباشرة القطاع الخدمي (تحسين مسكن، تعدين . . الخ)، بينما بلغت النسبة المخصصة للقطاعات الأخرى (8%)، أما القطاع الصناعي والحرفي والقطاع التجاري فقد بلغ النسبة المنفذة لكل منهما (5%) و (4%) على التوالي.

الجدول رقم (29): التوزيع القطاعي للتمويل المباشر في المصارف

(المبالغ بملايين الجنيهات)

القطاع	العام 2021م	النسبة	العام 2022م	النسبة	نسبة التغير
القطاع الزراعي والحيواني	36,226	58%	65,622	50%	81%
القطاع الصناعي والحرفي	1,974	3%	5,981	5%	203%
القطاع التجاري	1,821	3%	5,173	4%	184%
القطاع الخدمي (تحسين مسكن، تعدين . . الخ)	17,321	28%	43,920	34%	154%
قطاعات أخرى	4,653	8%	9,968	8%	114%
الإجمالي	61,995	100%	130,664	100%	111%



الشكل رقم (29): التوزيع القطاعي للتمويل المباشر في المصارف

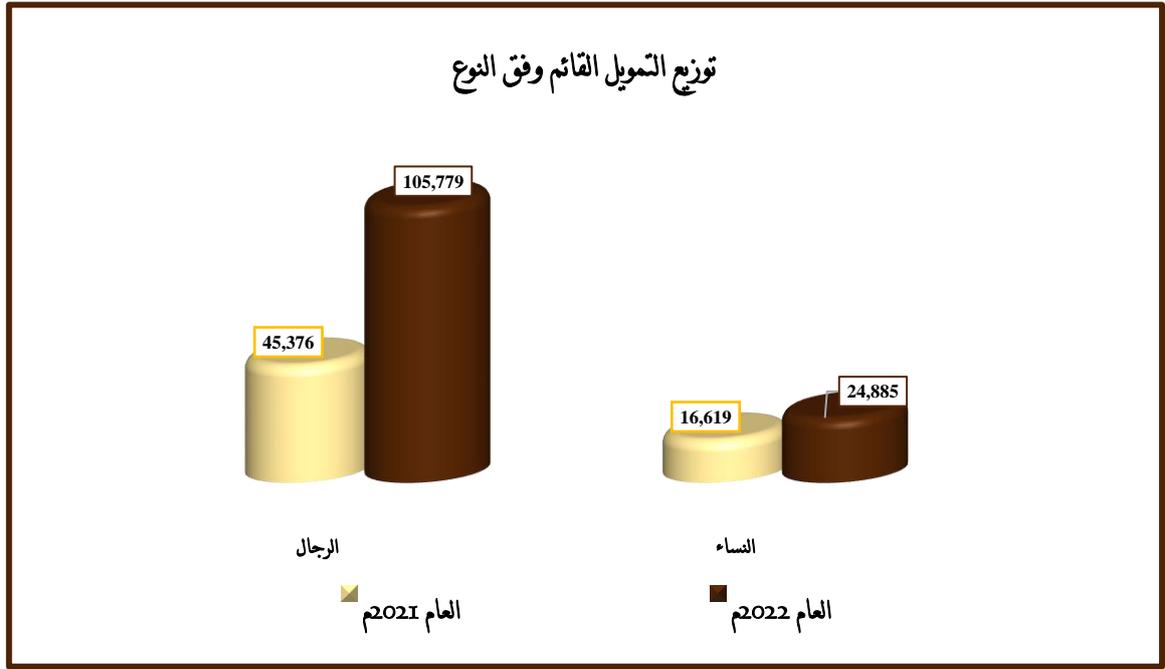
## 2. توزيع التمويل المباشر في المصارف وفق النوع:

تظهر البيانات في الجدول رقم (30) أن إجمالي التمويل الموجه للرجال في المصارف يبلغ (105,779) مليون جنية، ويمثل نسبة (81%) من إجمالي التمويل القائم، أما النساء فقد تحصلن على تمويل بإجمالي مبلغ قدره (24,885) مليون جنية.

الجدول رقم (30): توزيع التمويل المباشر في المصارف وفق النوع

(المبالغ بملايين الجنيهات)

النسبة التغير	النسبة	العام 2022م	النسبة	العام 2021م	البند
133%	81%	105,779	73%	45,376	الرجال
50%	19%	24,885	27%	16,619	النساء
<u>111%</u>	<u>100%</u>	<u>130,664</u>	<u>100%</u>	<u>61,995</u>	<u>الإجمالي</u>



الشكل رقم (30): توزيع التمويل المباشر في المصارف وفق النوع

### 3. توزيع التمويل المباشر في المصارف وفق نوع الصيغة التمويلية:

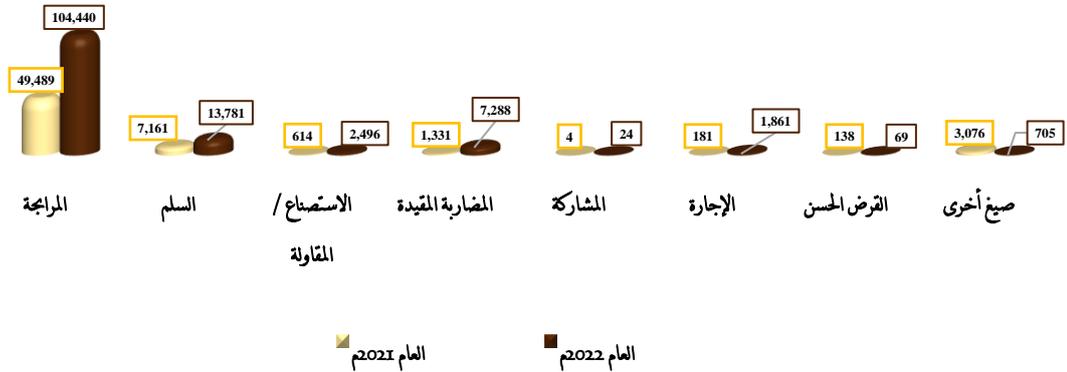
يلاحظ أن المصارف - كما هو الحال في المؤسسات - تركز بشكل كبير جداً على التمويل بصيغة المراجعة، حيث تبلغ إجمالي المبالغ الممولة (104,440) مليون جنيه، وذلك بنسبة (80%) من إجمالي التمويل المباشر في المصارف، يليها مباشرة التمويل بصيغة السلم والذي يشكل (10%)، وانحصر التمويل في صيغة المضاربة المقيدة، والإستصناع/ المئولة والإجارة و القرض الحسن والصيغ الأخرى في مبلغ (12,418.70) مليون جنيه وهو ما يشكل تقريباً (9.5%) من إجمالي التمويل المباشر، ويلاحظ أن صيغة المشاركة هي أقل الصيغ تنفيذاً حيث لم تتجاوز مبلغ الـ (24.22) مليون جنيه.

الجدول رقم (31): توزيع التمويل المباشر في المصارف وفق نوع الصيغة التمويلية

(المبالغ بملايين الجنيهات)

البند	العام 2021م	النسبة	العام 2022م	النسبة	نسبة التغير
المراجحة	49,489	80%	104,440	80%	111%
السلم	7,161	12%	13,781	10%	92%
الاستصناع / المقاوله	614	1%	2,496	2%	307%
المضاربه المقيدة	1,331	2%	7,288	6%	448%
المشاركة	4	0%	24	0%	456%
الإجارة	181	0%	1,861	1%	927%
القرض الحسن	138	0%	69	0%	-50%
صنع أخرى	3,076	5%	705	1%	-77%
<b>الإجمالي</b>	<b>61,995</b>	<b>100%</b>	<b>130,664</b>	<b>100%</b>	<b>111%</b>

توزيع التمويل القائم وفق نوع الصيغة التمويلية



الشكل رقم (31): توزيع التمويل المباشر في المصارف وفق نوع الصيغة التمويلية

#### 4. توزيع التمويل المباشر في المصارف وفق نوع الضمان المستخدم:

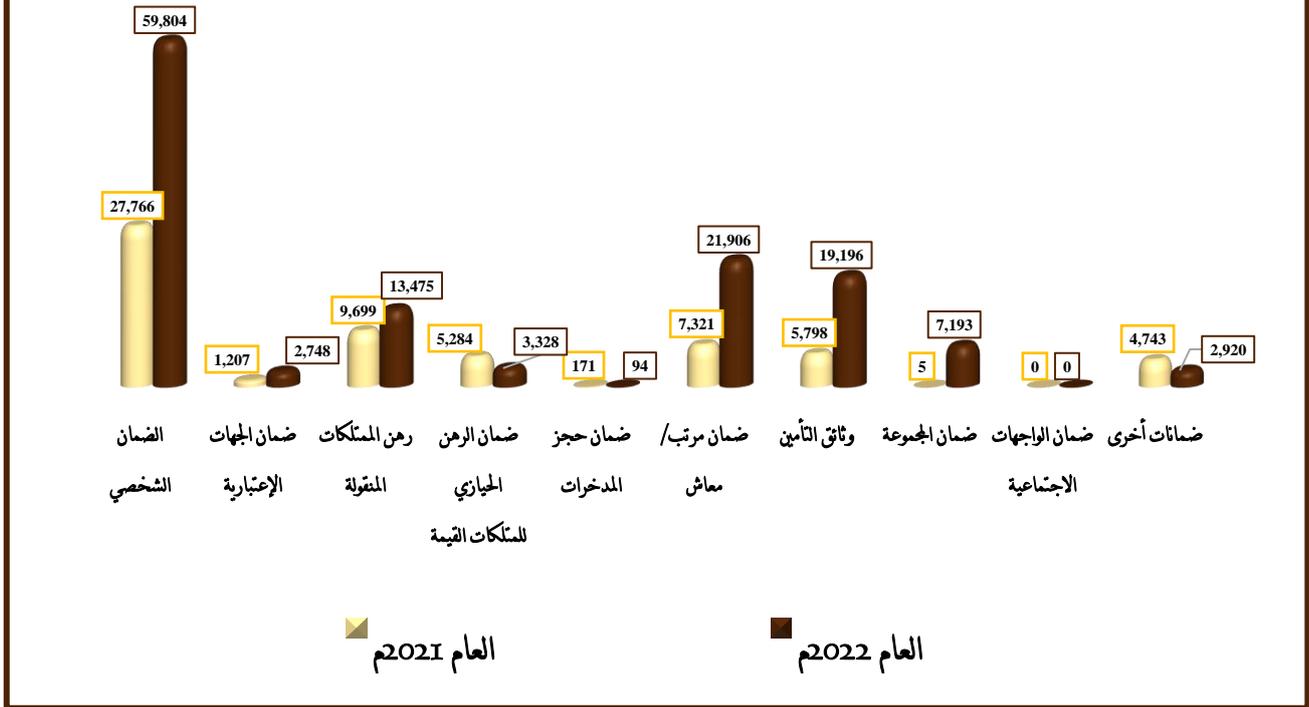
تشير البيانات في الجدول رقم (32) إلى أن الضمان الشخصي هو الذي يغلب استخدامه لدى المصارف حيث يمثل نسبة (46%) من إجمالي التمويل القائم، أما ضمان المرتب/ المعاش، وثائق التأمين و رهن الممتلكات المنقولة فقد بلغت نسبة استخدامها (17%)، (15%) و (10%) على التوالي، ويلاحظ أن هناك توجهاً لزيادة استخدام ضمان المجموعة حيث بلغت نسبة استخدامه (6%) مقارنة بـ (0%) في العام السابق، وانحصر الضمان باستخدام ضمان الجهات الإعتبارية، ضمان الرهن الحيازي للممتلكات القيمة، و ضمانات أخرى نسبة (2%)، (3%) و (2%) على التوالي.

الجدول رقم (32): توزيع التمويل المباشر في المصارف وفق نوع الضمان المستخدم

(المبالغ بملايين الجنيهات)

نوع الضمان	العام 2021م	النسبة	العام 2022م	النسبة	نسبة التغير
الضمان الشخصي	27,766	45%	59,804	46%	115%
ضمان الجهات الإعتبارية	1,207	2%	2,748	2%	128%
رهن الممتلكات المنقولة	9,699	16%	13,475	10%	39%
ضمان الرهن الحيازي للممتلكات القيمة	5,284	9%	3,328	3%	-37%
ضمان حجز المدخرات	171	0%	94	0%	-45%
ضمان مرتب/ معاش	7,321	12%	21,906	17%	199%
وثائق التأمين	5,799	9%	19,196	14%	231%
ضمان المجموعة	5	0%	7,193	6%	141502%
ضمان الواجبات الاجتماعية	0	0%	0	0%	0%
ضمانات أخرى	4,743	7%	2,920	2%	-38%
<b>الإجمالي</b>	<b>61,995</b>	<b>100%</b>	<b>130,664</b>	<b>100%</b>	<b>111%</b>

### توزيع التمويل القائم وفق نوع الضمان المستخدم



الشكل رقم (32): توزيع التمويل المباشر في المصارف وفق نوع الضمان المستخدم

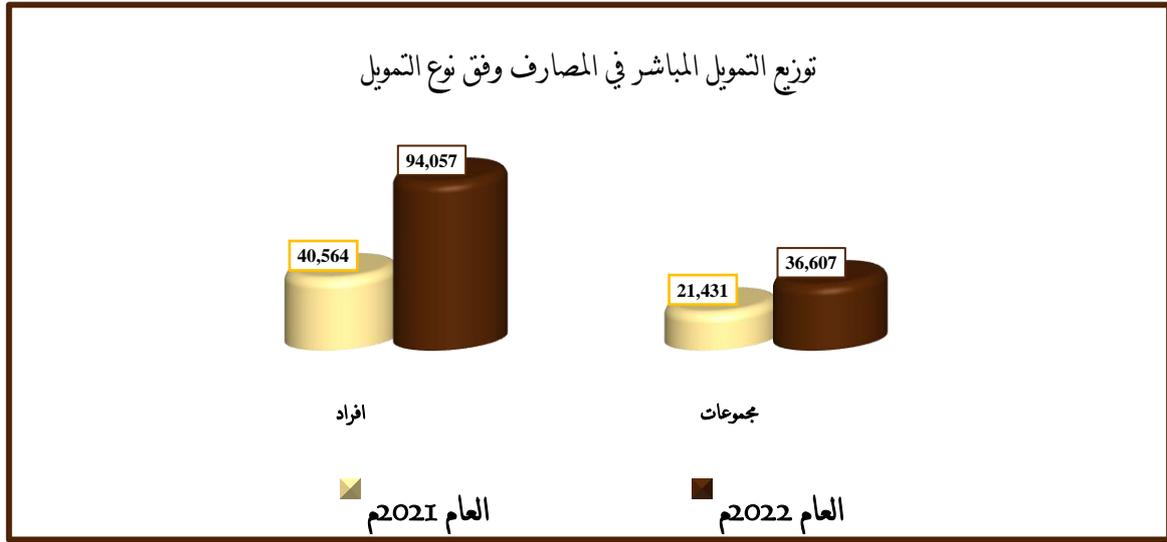
### 5. توزيع التمويل القائم المباشر في المصارف وفق نوع التمويل:

أن بيانات التمويل المباشر للمصارف تظهر تفضيلاً لتمويل الأفراد على حساب التمويل الجماعي حيث بلغ كل منها (94,057) مليون جنيه للأفراد وذلك مقابل (36,607) مليون جنيه للتمويل الجماعي، وهو ما يمثل نسبة (72%) و (28%) على التوالي.

الجدول رقم (33): توزيع التمويل القائم المباشر في المصارف وفق نوع التمويل

(المبالغ بملايين الجنيهات)

البند	العام 2021م	النسبة	العام 2022م	النسبة	نسبة التغير
أفراد	40,564	65%	94,057	72%	132%
مجموعات	21,431	35%	36,607	28%	71%
<b>الاجمالي</b>	<b>61,995</b>	<b>100%</b>	<b>130,664</b>	<b>100%</b>	<b>111%</b>



الشكل رقم (33): توزيع التمويل القائم المباشر في المصارف وفق نوع التمويل

#### 6. التوزيع الجغرافي للتمويل المباشر في المصارف:

تظهر البيانات في الجدول رقم (34) أن نسبة تنفيذ التمويل في ولايتي الخرطوم والحزيرة قد بلغت (32%) و (12%) على التوالي، مما يعني تركيز ما يفوق (40%) من إجمالي التمويل المباشر في المصارف في ولايتين فقط، أما بقية الولايات فيلاحظ أن هناك توزيعاً جيداً ولم تتجاوز أي من الولايات نسبة (8%) من إجمالي التمويل القائم.

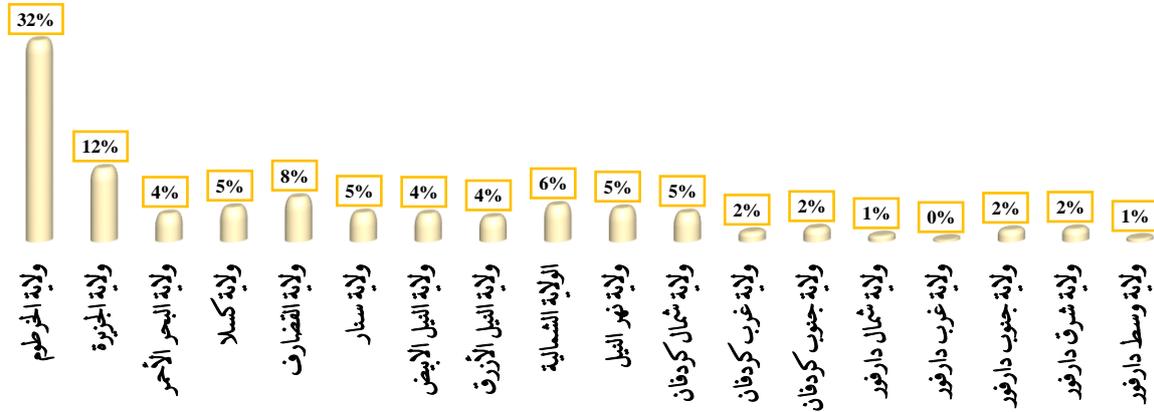
الجدول رقم (34): التوزيع الجغرافي للتمويل المباشر في المصارف

(المبالغ بملايين الجنيهات)

الولاية	حجم التمويل القائم في العام 2021	النسبة	حجم التمويل القائم في العام 2022	النسبة	نسبة التغير
ولاية الخرطوم	13,410	22%	42,163	32%	214%
ولاية الحزيرة	6,969	11%	15,438	12%	122%
ولاية البحر الأحمر	2,569	4%	5,869	4%	128%

144%	5%	7,180	5%	2,948	ولاية كسلا
55%	8%	9,291	10%	5,987	ولاية القصارف
-3%	5%	6,079	10%	6,267	ولاية سنار
91%	4%	5,860	5%	3,064	ولاية النيل الابيض
135%	4%	5,136	4%	2,189	ولاية النيل الأزرق
85%	6%	7,660	7%	4,151	الولاية الشمالية
150%	5%	6,977	4%	2,786	ولاية نهر النيل
62%	5%	6,054	6%	3,745	ولاية شمال كردفان
183%	2%	2,114	1%	746	ولاية غرب كردفان
18%	2%	2,859	4%	2,423	ولاية جنوب كردفان
123%	1%	1,376	1%	617	ولاية شمال دارفور
127%	0%	554	0%	244	ولاية غرب دارفور
68%	2%	2,522	2%	1,500	ولاية جنوب دارفور
39%	2%	2,725	3%	1,958	ولاية شرق دارفور
91%	1%	805	1%	421	ولاية وسط دارفور
<u>111%</u>	<u>100%</u>	<u>130,664</u>	<u>100%</u>	<u>61,995</u>	<u>الإجمالي</u>

## التوزيع الجغرافي للتمويل المباشر في المصارف



الشكل رقم (34): التوزيع الجغرافي للتمويل المباشر في المصارف

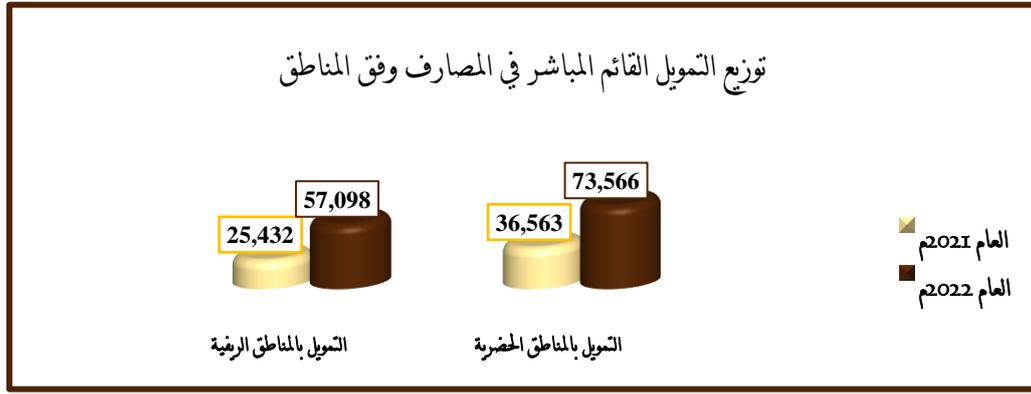
## 7. توزيع التمويل القائم المباشر في المصارف وفق المناطق:

يتضح من البيانات أدناه أن هناك زيادة في نسبة التمويل الموجه في المناطق الريفية حيث بلغت (44%) وذلك مقارنة بـ (41%) في العام السابق، أما المناطق الحضرية فقد حظيت بنسبة (56%) من إجمالي التمويل المباشر في المصارف.

الجدول رقم (35): توزيع التمويل القائم المباشر في المصارف وفق المناطق

(المبالغ بملايين الجنيهات)

البند	العام 2021م	النسبة	العام 2022م	النسبة	نسبة التغير
المناطق الريفية	25,43	41%	57,098	44%	125%
المناطق الحضرية	36,563	59%	73,566	56%	101%
<b>الإجمالي</b>	<b>61,995</b>	<b>%100</b>	<b>130,664</b>	<b>100%</b>	<b>111%</b>



الشكل رقم (35): توزيع التمويل القائم المباشر في المصارف وفق المناطق

#### خامساً: التمويل المتعثر والتمويل المهدوم:

تظهر بيانات التعثر الخاصة بالمصارف أن هناك تحسناً كبيراً في نسب التعثر، حيث يتضح أن إجمالي التعثر قد انخفض بنسبة (41%) مقارنة بالعام السابق، ومع زيادة حجم المحفظة القائمة بما يفوق الـ (100%) فإن نسبة التعثر قد تراجعت بشكل كبير لتصل إلى (1%) مقارنة بـ (3.5%) في العام 2021م، مما يعني أن المحافظ المدارة بواسطة المصارف قد اتسمت بالجودة، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة أقل بـ (80%) من النسبة المقبولة عالمياً لتعثر التمويل الأصغر. كما يلاحظ أن هناك انخفاضاً بنسبة أكبر في حجم التمويل المهدوم في العام 2022م حيث لم تكد هذه النسبة تصل إلى (0.1%) وهو مؤشر ممتاز.

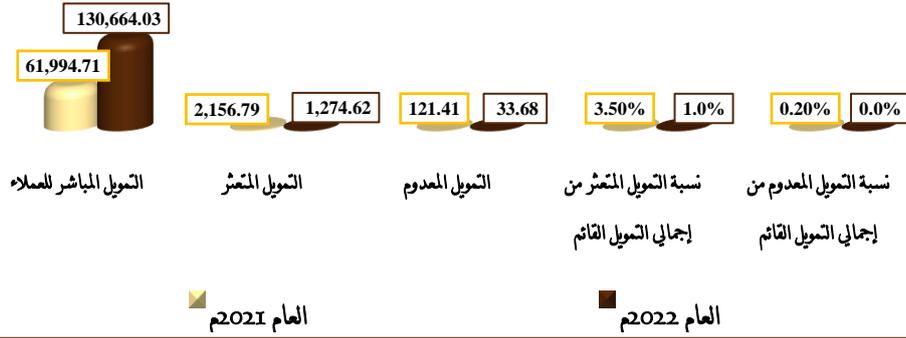
يمكن استعراض تفاصيل التمويل المتعثر والتمويل المهدوم في الجدول رقم (37).

الجدول رقم (36): التمويل المتعثر والتمويل المهدوم

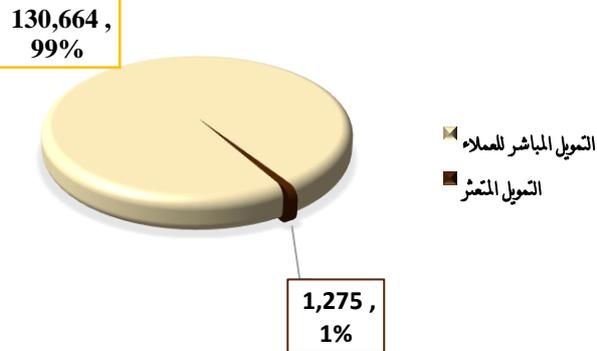
(المبالغ بملايين الجنيهات)

نسبة التغير	العام 2022م	العام 2021م	البند
111%	130,664	61,995	إجمالي التمويل المباشر في المصارف
-41%	1,275	2,157	إجمالي التمويل المتعثر
-72%	34	121	إجمالي التمويل المهدوم
-72%	1.0%	3.50%	نسبة التمويل المتعثر
-87%	0.0%	0.20%	نسبة التمويل المهدوم

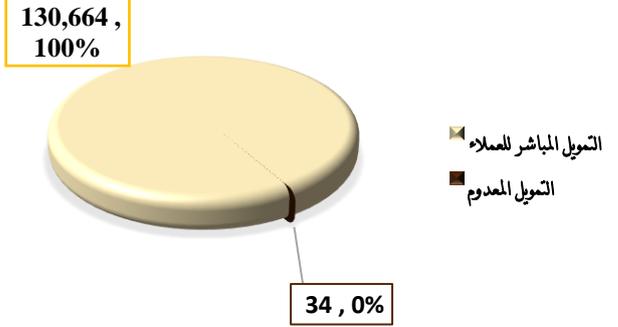
## التمويل المتعثر والمعدوم



### التمويل المتعثر



### التمويل المعدوم

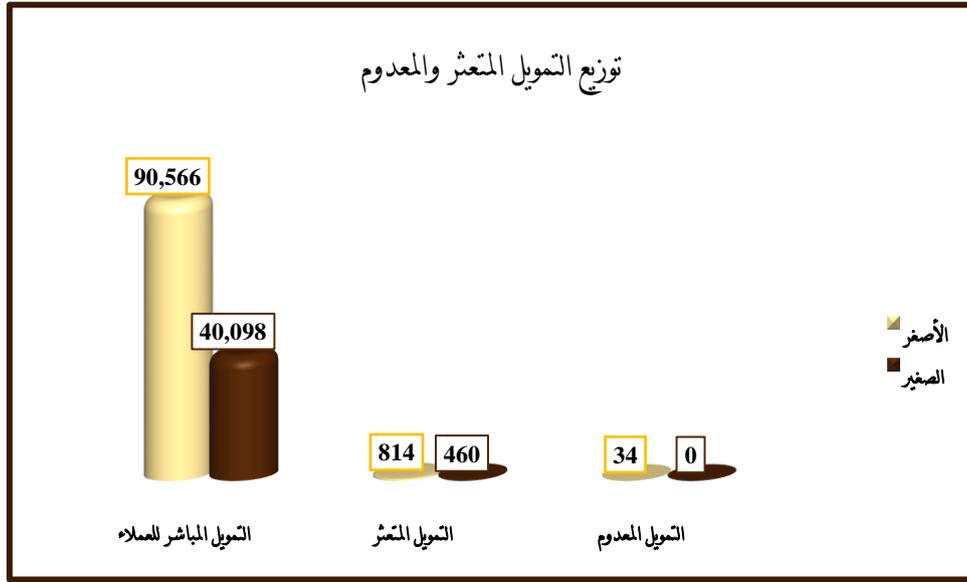


الشكل رقم (36): التمويل المتعثر والتمويل المعدوم

الجدول رقم (37): توزيع التمويل المتعثر والتمويل المعدوم

(المبالغ بملايين الجنيهات)

الإجمالي	التمويل الأصغر	التمويل الأصغر	البند
130,664	40,098	90,566	إجمالي التمويل المباشر في المصارف
1,275	460	814	إجمالي التمويل المتعثر
34	-	34	إجمالي التمويل المعدوم



الشكل رقم (37): التمويل المتعثر والتمويل المعدوم

## المحور الرابع

### المحافظ الولاية للتمويل الأصغر العام 2022م

ظلت سياسات بنك السودان المركزي تعزيز نشر برامج التمويل الأصغر والصغير من خلال عدة جوانب منها الحث على قيام محافظ ولائية بواسطة المصارف تُخصّص للتمويل الأصغر للقطاعات الإنتاجية بإشراف فروع بنك السودان المركزي بالولايات، وقد تم تنفيذ عدة محافظ خلال العام 2022م كما هي موضحة أدناه:

#### i. محفظة تمويل الموسم الزراعي الشتوي (2021-2022م) بولاية الجزيرة:

تم تكوين المحفظة بمساهمة بنك السودان المركزي وعدد سبعة من المصارف العاملة في الولاية برأس مال قدره 415 مليون جنيه سوداني، ساهم فيها بنك السودان بمبلغ 100 مليون جنيه وبقية المصارف مجتمعة بمبلغ 315 مليون جنيه سوداني، البنك الرائد للمحفظة بنك الثروة الحيوانية بفرع مدني.

تم تنفيذ المحفظة عبر مؤسسات/شركات التمويل الأصغر العاملة بالولاية لمدة ستة أشهر من يناير/2022م أدناه تفاصيل موقف تنفيذ المؤسسات/شركات للتمويل وعدد المستفيدين: -

الجدول رقم (38): محفظة تمويل الموسم الزراعي الشتوي (2021-2022م) بولاية الجزيرة

(المبالغ بملايين الجنيهات)

المؤسسات	المساحة المزروعة (فدان)	عدد المستفيدين	مبلغ التمويل
مؤسسة الجزيرة التمويل الأصغر	5,264	1,062	350
بنك الإبداع للتمويل الأصغر	260	130	30
وشركة التنمية الريفية السودانية	350	143	35
<b>الإجمالي</b>	<b>5,874</b>	<b>1,335</b>	<b>415</b>

تم تصفية المحفظة بتاريخ 2022/11/24م.

ii. محفظة تمويل الموسم الزراعي 2020-2021-2022م بولاية جنوب دارفور:

بدأ تنفيذ المحفظة بعد موافقة بنك السودان المركزي بتاريخ 2020/6/24م على مقترح تكوين محفظة للموسم الزراعي لفترة ثلاث مواسم (2020/2021/2022م)، والمساهمة فيها بمبلغ 6 مليون جنيه سوداني بجانب مساهمة المصارف التجارية العاملة بالولاية، فيما يلي هيكل المحفظة: -

الجدول رقم (39): محفظة تمويل الموسم الزراعي 2020-2021-2022م بولاية جنوب دارفور

(المبالغ بملايين الجنيهات)

البنك الراشد	نسبة المساهمة	مبلغ المساهمة	الجهات المساهمة
بنك الثروة الحيوانية فرع نيالا	26%	6	بنك السودان المركزي
	13%	3	بنك التضامن الإسلامي
	13%	3	مصرف التنمية الصناعية
	9%	2	بنك النيلين
	13%	3	بنك المزارع التجاري
	13%	3	بنك النيل للتجارة والتنمية
	13%	3	بنك الثروة الحيوانية
		<u>23</u>	<u>الإجمالي</u>

تم عملية تنفيذ المحفظة بواسطة مؤسسة جنوب دارفور، وقد تم تدوير المحفظة خلال الفترة حتى بلغ التمويل التراكمي حوالي 71 مليون جنيه، وبلغ عدد المستفيدين تراكمياً حوالي 2,107 مستفيد سوف يتم تصفيتهما في يوليو العام الحالي.

### iii. محفظة تمويل الموسم الزراعي 2021-2022م بولاية شرق دارفور:

لقد تم تكوين المحفظة بمساهمة بنك السودان المركزي ووزارة المالية شرق دارفور والمصارف العاملة بالولاية بإجمالي رأس مال 12 مليون جنيهه سوداني، لمدة 18 شهر إعتباراً من تاريخ التنفيذ أبريل 2021م.

جدول المساهمات في المحفظة:

الجدول رقم (40): محفظة تمويل الموسم الزراعي 2021-2022م بولاية شرق دارفور

(المبالغ بملايين الجنيهات)

البنك الراشد	نسبة المساهمة	مبلغ المساهمة	الجهات المساهمة
بنك التضامن الإسلامي	42%	5	بنك السودان المركزي
	17%	2	وزارة المالية شرق دارفور
	8%	1	بنك التضامن الإسلامي
	8%	1	بنك النيل
	8%	1	بنك تنمية الصادرات
	8%	1	بنك الثروة الحيوانية
	8%	1	بنك النيلين
		<u>12</u>	<u>الإجمالي</u>

تمت عملية تنفيذ المحفظة كاملاً بواسطة مؤسسة شرق دارفور، زادت مساهمة وزارة مالية الولاية من 2 مليون إلى 18 مليون بنهاية أغسطس 2022م، وتم تدوير المحفظة خلال الفترة حتى بلغ التمويل التراكمي حوالي 48 مليون جنيهه، وبلغ عدد المستفيدين تراكمياً حوالي 224 مستفيد وفقاً لتقرير المؤسسة وتم تصفية المحفظة في أكتوبر/2022م.

#### iv. محفظة تمويل الطاقة البديلة للمشروعات البستانية في ولايتي سنار والنيل الأزرق:

جاء إقتراح تكوين المحفظة بمبادرة من وحدة التمويل الأصغر في مايو 2022م، بمساهمة بنك السودان المركزي والمصارف التجارية العاملة في الولاياتين، مستهدفة القطاع الزراعي سعياً لتخفيض تكاليف المشاريع المروية وتشجيعها بإستخدام الطاقة البديلة التي تعتبر أقل تكلفة من المضخات التي تستخدم المنتجات البترولية في عمليات الري، وقد تم بدأ تنفيذها في شهر مايو 2022م، تفاصيلها كمايلي: -

##### 1. محفظة ولاية سنار:

تم إقتراح تكوين المحفظة بمساهمة بنك السودان المركزي والمصارف العاملة بالولاية والشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر، لمدة سنتين بقيادة البنك الزراعي السوداني رائداً للمحفظة، وقد تم دفع مساهمات كل من (بنك السودان المركزي، البنك الزراعي، وبنك الإستثمار المالي والمزارع التجاري) وبدأت عملية التنفيذ، والجدول التالي يوضح المساهمات المقترحة للمشاركين كالتالي: -

الجدول رقم (41): محفظة ولاية سنار

(المبالغ بملايين الجنيهات)

البنك الرائد	نسبة المساهمة	مبلغ المساهمة	الجهات المساهمة
البنك الزراعي السوداني	14%	30	بنك السودان المركزي
	23%	50	البنك الزراعي السوداني
	9%	20	بنك الإستثمار المالي
	9%	20	بنك المزارع التجاري
	45%	100	الشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر
		<b>120</b>	<b>الإجمالي</b>

## 2. محافظة ولاية النيل الأزرق:

تم إقترح تكوين المحافظة بمساهمة بنك السودان المركزي والمصارف العاملة بالولاية، لمدة سنتين، بقيادة بنك الإدخار كبنك رائد للمحافظة والجدول التالي يوضح تفاصيل المساهمة: -

الجدول رقم (42): محافظة ولاية النيل الأزرق

(المبالغ بملايين الجنيهات)

البنك الرائد	نسبة المساهمة	مبلغ المساهمة	الجهات المساهمة
بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية	9%	30	بنك السودان المركزي
	14%	50	بنك أمدرمان الوطني
	14%	50	البنك الزراعي السوداني
	14%	50	بنك المزارع التجاري
	9%	30	بنك الإدخار
	9%	30	بنك الخرطوم (شركة إرادة)
	9%	30	بنك الإبداع
	14%	50	بنك البركة السوداني
	9%	30	البنك الإسلامي السوداني
		<b>350</b>	<b>الإجمالي</b>

لقد تم تصفية المحافظة مبكراً نسبياً للأحداث الأخيرة التي حدثت في الولاية متزامناً مع قيام المحافظة بسبب ارتفاع مخاطر التمويل وعدم إستقرار المنطقة.

## المحور الخامس

### إنجازات وحدة التمويل الأصغر في العام 2022م

#### أهم إنجازات الوحدة في العام 2022م:

- \* تطوير موقع وحدة التمويل الأصغر وتحديث البيانات ورفع المنشورات والسياسات المصدرة خلال العام 2022م مما أسهم في نشر ثقافة التمويل الأصغر والصغير وتصحيح المفاهيم الخاطئة.
  - \* عقد عدد من ورش العمل والدورات التدريبية الداخلية لموظفي القطاع من أهمها تم تنفيذ دورة إحصائي التمويل الأصغر لعدد (30) موظف بمؤسسات التمويل الأصغر بالتعاون مع أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية.
  - \* إعداد عدد من الأوراق والعروض في مواضيع مختلفة من مجالات التمويل الأصغر والمشاركة بها في ورش العمل وبناء القدرات لجهات مختلفة منها المشاركة في دورة معرض الخرطوم الدولي مما أسهم في توثيق ونشر التجارب الناجحة.
  - \* إقامة منتدى التمويل الأصغر الشامل بالإضافة إلى (3) منتديات ربعية لمناقشة أهم القضايا بالقطاع مع الشركاء الخارجيين وأهم أصحاب المصلحة في القطاع.
  - \* تنفيذ ورشة عمل عن الخطة الإستراتيجية لنمو قطاع التمويل الأصغر والصغير للأعوام (2022 - 2025) م تعريف جميع أصحاب المصلحة في القطاع بالأهداف الإستراتيجية المخططة للعمل على تنفيذها.
  - \* إعداد عدد من الأوراق والعروض في مواضيع مختلفة من مجالات التمويل الأصغر والمشاركة بها في ورش العمل وبناء القدرات لجهات مختلفة.
  - \* الاستمرار في تقوية الحوكمة والضبط الداخلي بمؤسسات التمويل الأصغر.
  - \* اصدار عدد من المنشورات والتعاميم المهمة:
1. منشور المؤشرات المعيارية للسلامة المالية وإداء المائي لمؤسسات التمويل الأصغر.
  2. تعميم تفعيل دور مجالس الإدارة ولجان المجلس بمؤسسات وشركات التمويل الأصغر.
- \* تقييم استراتيجية قطاع التمويل الأصغر للعام 2022-2025م.

- ✳ إكمال مشروع ائمة التقارير الذكية لوحدة التمويل الأصغر: تم أكمال مشروع التقارير الذكية الذي بدأ في العام 2020م بالتعاون مع الإدارة العامة للتقنية، مما أسهم في القيام بالمهام في وقت وجيز وجهد أقل بكثير وباخطاء منخفضة للغاية.
- ✳ الشروع في التحول إلى نظام الرقابة المبينة على المخاطر، وذلك من خلال إستحداث تقرير الشركات والمؤسسات المهمة على مستوى قطاع التمويل الأصغر في السودان.

وحدة التمويل الأصغر

بنك السودان المركزي

فبراير 2023م